

تأثير العوامل القومية في صياغة أسلوب وخصائص تقسيم الأقاليم العمرانية

د. محمود أمين علي

قسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة والتكنولوجيا - جامعة المنوفية
خبير تخطيط حضري - وزارة الشؤون البلدية والقروية - المملكة العربية السعودية

الملخص

تعتمد الدول إلى أعداد خطط التنمية الإقليمية كمرحلة انتقالية وتفعيل للإستراتيجيات والسياسات التنموية القومية، وفيها تقوم بأعداد مخططات التنمية المتنوعة للحيوز الجغرافية التي تشتمل في نطاقاتها على مجموعات متجانسة ومتكاملة من التجمعات العمرانية. وتحدد هذه الحيوز الجغرافية الإقليمية في صورة مخططات تقسيمات الأقاليم العمرانية، التي تتشكل بفعل العديد من العوامل القومية المؤثرة على أسلوب وخصائص تقسيمات هذه الأقاليم. وتتمتع الدول عادة بالكثير من التفرد في خصائصها وعواملها القومية، المؤثرة في أعداد مثل هذه المخططات الإقليمية، مما يؤدي إلى تميز هذه المخططات بخصائص تعكس التأثير الفعلي لهذه العوامل القومية على خصائص تقسيمات هذه الأقاليم. وبرغم التفاوت بين تجارب الدول في مدى إيجابية التفاعل بين تأثير هذه العوامل وخصائص تقسيمات هذه الأقاليم، إلا أن هذه المخططات لا تخلو من انعكاسات ومؤشرات تثبت تفاعل هذه المخططات مع تأثيرات تلك العوامل. ويهدف البحث من خلال الدراسات التحليلية لطبيعة هذه العوامل والتأثيرات، والمقاربات والمقارنات الاستدلالية بين بعض التجارب الدولية، إلى ألقاء الضوء والاستدلال على حقيقة وكيفية هذه التفاعلات.

١ الإقليم: رؤى معرفية وتعريفات

تتنوع رؤى الباحثين والمنظرين لكيفية تعريف وتحديد الإقليم، ويرجع هذا التنوع إلى تنوع الخلفيات المعرفية والتخصصات العلمية لهؤلاء الباحثين والمنظرين. وتتخذ هذه التعريفات صبغات ذات مرجعيات عدة، فمنها التعريف الطبيعي والبيئي، التعريف الاقتصادي، التعريف الاجتماعي والثقافي، التعريف العمراني، والتعريف الإداري والسياسي. فعلى سبيل الاستدلال نجد لويس ممفورد (Mumford) لكونه عالما متخصصا في علوم الاجتماع الحضري يصيغ تعريفه للإقليم على خصائص الموقع والمساحة والنطاق الجغرافي المتضمن لشبكة من التجمعات السكانية التي تشتمل على مجموعة من المراكز الحضرية (المدن) والتوابع الريفية (القرى)، وتكون ذات علاقات تفاعلية و تبادلية متكاملة، بينما يرى منشل (Minshull) أن الإقليم هو الحالة الطبيعية التي تميز سطح وحيز مكاني من الأرض، من حيث تجانس وتشابه التضاريس ومكونات التربة وخصائص المناخ وصفات الحياة النباتية والحيوانية والعناصر الطبيعية والبيئية الأخرى. أما رينز (Rennez) فيرى أن الأقاليم هي كيانات أصيلة متفردة، لكل منها شخصية متميزة تعبر عن التمايز الطبيعي والاجتماعي والثقافي بالمقارنة بجيرانها من الأقاليم الأخرى، ويضيف لينمان (Leneman) إلى ذلك بعدا هاما هو البعد الاقتصادي، فيرى أن الإقليم هو الحيز الجغرافي المشتمل على عدد من التجمعات السكانية والعمرانية المتصفة بخصائص اجتماعية متشابهة ومتجانسة، وخصائص وعلاقات اقتصادية مترابطة ومتكاملة. وفي معالجة أكثر شمولية في تعريف الإقليم يأتي بيرلوف (Perloff) برؤية شاملة لعدة عناصر في تعريف وتحديد الإقليم حيث يرى انه يتحدد بناء على عوامل عدة اقتصادية واجتماعية وجغرافية وعمرانية وإدارية، بحيث يمثل الحيز الجغرافي للإقليم وحدة تخطيطية وظيفية متكاملة بالمقام الأول، وذات علامات جغرافية طبيعية مميزة بالمقام الثاني [٢].

١/١ التخطيط الإقليمي: المضمون والغايات

يمثل التخطيط الإقليمي الحلقة الوسطى في سلسلة مستويات التخطيط التي يبدأ أعلاها بالتخطيط القومي، وينتهي أدناها بالتخطيط المحلي. يسعى التخطيط الإقليمي إلى تحقيق التنمية الإقليمية الشاملة لحيوز جغرافي يشمل في نطاقه مجموعة من التجمعات العمرانية التي تجمعها وحدة الخصائص الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية. في هذا الإطار يعد من أهم محاور عمل المخططات الإقليمية هو التوزيع الأمثل للسكان في الحاضر والمستقبل على التجمعات العمرانية بالإقليم بما يتناسب مع الطاقة الاستيعابية لها، مثل هذا التوزيع يهدف إلى تحقيق التنمية والاستثمار الأمثل لإمكانات ومقدرات الإقليم، بما يعظم الناتج من فرص العمل والدخول، ويحقق الارتفاع بالمستوى المعيشي للسكان. يكون ذلك كله في إطار من تحقيق الاتزان بين التوزيع الديموجرافي للسكان والتوزيع الاقتصادي للاستثمارات والتوزيع العمراني لمشروعات التنمية والأعمار على هذه التجمعات. على أن يؤخذ بعين الاعتبار أسس وقواعد الاستدامة عند أعداد خطط التنمية، بحيث تركز على مفهوم عدم استهلاك الموارد ودعم مقومات تجدها. بناءا على ذلك يمكن إيجاز أن التخطيط والتنمية الإقليمية هي تنمية متعددة الجوانب والأبعاد، تتضمن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية والتنمية العمرانية، وذلك في ظل مفاهيم وأسس التنمية المستدامة [٣] [٢].

٢/١ الأسس والعوامل المؤثرة في تقسيم وتحديد الأقاليم

هناك العديد من الأسس والعوامل المؤثرة في تقسيم وتحديد الأقاليم، من أهم هذه العوامل ما يلي [٣٠]:

أولاً: العوامل الطبيعية:

- **الخصائص الطبيعية للتربة والسطح والحدود:** تؤثر خصائص التربة وتكويناتها الجيولوجية، ومظاهر السطح وتضاريسه الطبوغرافية، في تحديد النطاقات الجغرافية للأقاليم. كذلك، فإن العناصر الطبيعية من سلاسل جبلية، سهول ووديان، انهار وبحار، تشارك كمؤثرات طبيعية في هذا التحديد. ومن أمثلة ذلك اتخاذ دلتا وأحواض الأنهار، والسهول الساحلية والوديان، كوحدات طبيعية لتحديد الحيز الجغرافية للأقاليم.
- **خصائص العناصر الأساسية للمناخ:** يؤثر تباين وتميز خصائص المناخ المصغر للمناطق داخل الدول في تحديد النطاقات الجغرافية للأقاليم الطبيعية، والتي تتخذ أحيانا كحدود لنطاقات الأقاليم التخطيطية. ومن أهم عناصر المناخ المؤثرة في ذلك درجة الحرارة و سطوع الشمس ومعدل تساقط الإمطار والرطوبة النسبية. ويعد تجانس المناخ بالإقليم احد العوامل الأساسية لتحديد نطاقه الجغرافي.
- **خصائص الحياة الايكولوجية:** تمثل خصائص الحياة الايكولوجية، وما تشتمل عليه من عناصر نباتية وحيوانية مميزة، احد العوامل الطبيعية الرئيسية في تحديد الحيز الجغرافي للإقليم، فالحياة النباتية وما قد يميزها من غابات سافانا أو محاصيل حقلية خاصة، والحياة الحيوانية وما قد يميزها من سلاسل برية أو بحرية، تعد من العوامل الطبيعية الهامة في تحديد الحيز الجغرافية للأقاليم.

ثانياً : العوامل السكانية والاجتماعية:

تشتمل العوامل السكانية والاجتماعية المحددة للحيز الجغرافية للأقاليم على ما يلي [٣١]:

- **الحجم السكاني:** تختلف الدول وتتباين من حيث الحجم السكاني لها، كذلك شكل توزيع التجمعات السكانية عبر الخريطة القومية لها، وأيضا هيكل فئات الأحجام السكانية للتجمعات العمرانية المنتشرة عبر هذه الخريطة، ويؤثر هذا العامل في تقسيم وتحديد الأقاليم.
- **التركزات والكثافات السكانية:** يؤثر في تقسيم الأقاليم وتحديد النطاقات الجغرافية لها نسق انتشار وتوزيع التجمعات السكانية، ودرجات تركزهم، وإذا كان نسق توزيع وانتشار التجمعات السكانية ودرجات تركزهم عامل أساسيا في تحديد تقسيم الأقاليم، فأنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد الحيز والنطاقات الإقليمية ألا تنشأ أقاليم ذات تركزات وكثافات سكانية عالية، وأخرى منخفضة.
- **الخصائص الاجتماعية والثقافية للسكان:** تختلف الدول وتتباين من حيث طبيعة الخصائص والصلات الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد، فبخلاف صلات الأرحام فان الروابط القبلية كثيرا ما توجد مجتمعات شديدة التماسك والانغلاق، مثل هذه الصلات الاجتماعية يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تقسيم وتحديد الأقاليم، بالإضافة إلى ثقافات هذه المجتمعات من معارف ومعتقدات دينية وتقاليده، من أجل الحفاظ على التوافق الاجتماعي بين السكان.

ثالثاً: العوامل الاقتصادية:

تتوزع العوامل الاقتصادية المؤثرة في تحديد الإقليم في إطار قسمين أساسيين [٣٢]:

- **القسم الأول:** يتضمن طبيعة اقتصاد الإقليم سواء كان أحادي أو متعدد الأنشطة، ويتحدد ذلك بناء على هيكل توزيع الأنشطة الاقتصادية، ويؤثر في تحديد ذلك طبيعة الموارد الطبيعية والإمكانات التنموية بالإقليم، وهو ما يعرف بالتميز النسبي لعناصر اقتصاد الإقليم. من أمثلة ذلك توفر إمكانات التنمية الزراعية من أراضي خصبة وموارد مائية وعوامل مناخية محفزة للزراعة، أيضا وفرة الثروات المعدنية الأرضية وإمكانية قيام صناعات استخراجية وتحويلية عليها، كذلك وفرة المسطحات المائية لإقامة أنشطة الصيد ومشروعات التنمية السياحية.
- **القسم الثاني:** يشتمل على خصائص الموارد البشرية، ونسب وإمكانات قوى العمالة، هيكل توزيع المهن، معدلات الاشتغال والبطالة وحجم الدخول، وما يترتب على ذلك من تحديد للمستويات المعيشية للسكان. وتعد كافة هذه العوامل عناصر أساسية في تقسيم الدولة إلى أقاليم متجانسة ومتكاملة اقتصاديا.

رابعاً: العوامل العمرانية:

تعد الخصائص المميزة لهيكل العمران، ونسق توزيع التجمعات العمرانية على الخريطة القومية للدولة، من العوامل الأساسية في تقسيم وتحديد الأقاليم، حيث يؤثر خصائص هذا النسق في تشكيل الخريطة الإقليمية لها، والتي يراعى عند تحديدها عدة عناصر أساسية من أهمها ما يلي [10][11]:

- أن يتحقق التقارب وليس التباعد بين التجمعات العمرانية المتضمنة بالحيز والنطاق الجغرافي للإقليم.
- أن تتحقق الترابطات والتواصلات العمرانية بين تجمعات الإقليم دون عوائق طبيعية أو صناعية تؤثر على كفاءة الانتقال بين هذه التجمعات.
- أن يتوفر لكل إقليم التدرج الحجمي المتوازن بين تجمعاته بما يسمح بتدرج توزيع الأدوار والوظائف عليها.
- أن تتمتع التجمعات العمرانية بالإقليم بالتجانس والتكامل حضريا وريفيا، على مستوى الإقليم وتقسيماته الفرعية.
- أن يتحقق التوازن النسبي بين كافة الأقاليم فيما يختص به كل إقليم من استعمالات عمرانية واستعمالات إقليمية ومساحات للتنمية المستقبلية.

خامساً: العوامل السياسية والإدارية:

في الكثير من الدول يخضع تقسيم الدولة لأقاليم إلى أسس وقواعد التوافق والتكامل مع النظام السياسي للحكم بالدولة، وكذلك هيكل الإدارة المحلية لمجتمعاتها العمرانية، وذلك حتى يتوفر الكيان الإداري الإقليمي القادر على إدارة التنمية بشكل متجانس ومتكامل مع نظام الحكم المحلي بالدولة. كما يجب أن تعزز التقسيمات الإدارية المحلية للتجمعات بالإقليم (الوحدات الإدارية الصغرى) تكامل وحدة الإقليم جغرافيا وإداريا ووظيفيا. تتنوع أنظمة الإدارة المحلية للأقاليم ما بين دول العالم، في هذا الإطار تسود عدة أنظمة أساسية لإدارة الأقاليم [12]. ومن أبرزها ما يلي:

- **النظام البريطاني:** يقوم نظام الإدارة المحلية في بريطانيا على تقسيم الدولة إلى أقاليم رئيسية، تخضع كل منها لكيان أدارى اشرافى وتنفيذي يمثلته مجلس إدارة الإقليم، بينما يقسم الإقليم إلى وحدات إدارية فرعية تتدرج كما يلي: المراكز الحضرية الرئيسية- المراكز الحضرية الثانوية- المراكز الريفية – الأبرشيات.
- **النظام الفرنسي:** يقوم نظام الإدارة المحلية في فرنسا على تقسيم الدولة إلى وحدات إدارية كبرى هي المحافظات (المديريات) ثم يتدرج التقسيم إلى وحدات اصغر هي البلديات. عندما قسمت فرنسا إلى ثمانية مناطق (أقاليم)، وتضم كل منطقة عدد من المحافظات (مديريات)، جعل لكل منطقة هيئة لإعداد الخطط الاقتصادية التنموية لها، ومن المعروف أن التقسيم الإقليمي الفرنسي بدا في أول الأمر اقتصاديا ثم تطور لاحقا إلى تقسيم أداري متكامل.

ومن ابرز أمثلة التقسيمات الإدارية المتضمنة بأنظمة الحكم المحلى في بعض الدول العربية ما يلي:

- **المملكة العربية السعودية :** (نظام حكم ملكي): مناطق (إقليم)- محافظات – مراكز- بلديات- مجتمعات قروية
- **جمهورية مصر العربية (نظام حكم جمهوري):** محافظات - مراكز- مدن – مجالس قروية – قرى

١/٢/١ التغيير والاستحداث في العوامل المؤثرة على تقسيم وتحديد الأقاليم العمرانية

لا تتصف طبيعة العوامل المؤثرة في تقسيم الأقاليم بالديمومة، فبعضها يتصف بالتغيير والاستحداث، وذلك كما يلي:

- **في إطار العوامل الجغرافية والطبيعية المؤثرة في تحديد الأقاليم :** على الرغم من أن المساحات القومية للدول تعد من المؤثرات الثابتة في تقسيم وتحديد الأقاليم، إلا أن إعادة ترسيم الحدود المتنازع عليها أحيانا بين الدول يؤدي إلى تغيير هذه الحدود والمساحات القومية، ومن ثم إعادة تحديد مساحات وحدود الأقاليم بها. كذلك فإن الثوابت من عناصر السطح الطبيعية قد تتغير بتغيير مستحدثات مثل شق القنوات الملاحية، أو إقامة السدود وما ينتج عنها من بحيرات. كما أن التغييرات المناخية وما ينتج عنها من جفاف البحيرات وتصحّر المناطق الخضراء والغابات تؤثر كذلك في إعادة تشكيل تقسيم وتحديد الأقاليم.

• **في إطار العوامل السكانية والاجتماعية المؤثرة في تحديد الأقاليم :**
 مما لا شك فيه أن الأحجام السكانية للتجمعات العمرانية يعد من المتغيرات الشائعة في العوامل المؤثرة على تقسيم وتحديد الأقاليم. وتعد مستحدثات قوى الاستقطاب في المراكز الحضرية، وما ينتج عنها من تيارات للهجرة تعيد تشكيل توزيع السكان على الخريطة القومية، من العوامل المتغيرة المؤثرة في تقسيم وتحديد الأقاليم. كذلك فإن تنامي معدلات التنمية في الأنشطة والخدمات، وما ينتج عنه من تغير الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان، وما يحدث من تحولات التحضر والتريف، يكون لها دورا مؤثرا في إعادة تقسيم وتحديد خصائص هذه الأقاليم^[17].

• **في إطار العوامل الاقتصادية المؤثرة في تحديد الأقاليم:**
 تعد التنمية الاقتصادية هي القاطرة الرئيسية للتنمية العمرانية. ومن ثم فإن التغير في العوامل الاقتصادية هو الأكثر تأثيرا في إعادة تشكيل خريطة تقسيمات الأقاليم. من أهم هذه التغيرات التغير في الموارد الاقتصادية للإقليم، كظهور ثروات أرضية كامنة وازدهار استخراجها (اكتشاف واستخراج النفط)، كذلك إقامة المشروعات القومية التي يترتب عليها تغيرات في البنية الاقتصادية للإقليم، مثل شق القنوات المائية الملاحية، ومن ثم إنشاء تجمعات عمرانية جديدة على جانبيها، أو استصلاح واستزراع المناطق الصحراوية وما يترتب عليها من ظهور تجمعات ريفية جديدة، أو إقامة السدود الكبرى وما يترتب عليها من تكون مسطحات مائية واسعة ينشأ عليها أنشطة اقتصادية جديدة^[18].

• **في إطار العوامل العمرانية المؤثرة في تحديد الأقاليم :**
 على الرغم من أن العوامل العمرانية، والتي من أهمها خصائص هيكل العمران ونسق توزيع وتدرج التجمعات العمرانية، هي نتاج لمجموعة من التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية بالمقام الأول، إلا أن هناك من المتغيرات والمستحدثات العمرانية ما يكون نتاج للسياسات المتخذة للتغلب على مشكلات عمرانية محددة. ومن أبرز أمثلة ذلك استحداث المدن والمجمعات الجديدة حول المراكز الحضرية المتضخمة والمكتظة لاستقطاب فائض السكان والأنشطة خارجها، كذلك استحداث مدن جديدة توأميه لمدن متضخمة ومكتظة، أو نقل العواصم القومية من مدن قديمة مكتظة إلى مدن جديدة مستحدثة. ويترتب على ذلك إعادة تقسيم وتحديد خصائص الأقاليم^[19].

• **في إطار العوامل السياسية والإدارية المؤثرة في تحديد الأقاليم :**
 ينقسم التغير والاستحداث في العوامل السياسية والإدارية إلى قسمين هما: التغيرات السياسية المحلية والتغيرات السياسية العالمية. فالنظام السياسي للدولة قد يتبدل بتبدل نظام الحكم (جمهوري/ملكي)، و يستتبع ذلك تغيرا في منظومة هيئات الحكم والإدارة المحلية. أيضا يحدث التغير في العوامل السياسية والإدارية باستحداث كيانات محلية جديدة (محافظات، مراكز)، ويؤثر ذلك بالتبعية في تقسيم وتحديد الأقاليم^[18]. أما على المستوى العالمي فإن ما يستحدث أحيانا من إعادة ترسيم الحدود المتنازع عليها بين الدول، أو عقد معاهدات للسلام بين الدول المتحاربة، أو إنشاء المناطق الحرة لتنشيط التجارة العالمية، لكثير ما يؤدي إلى إعادة تقسيم وتحديد الأقاليم، خاصة الحدودية^[9].

٢/٢/١ سياسات التنمية الإقليمية كمؤثر في تقسيم وتحديد الأقاليم العمرانية

تتوزع سياسات التنمية الإقليمية في إطار إستراتيجيتين رئيسيتين هما إستراتيجية التركيز وإستراتيجية الانتشار^[20]. وتقوم إستراتيجية التركيز على أساس تعزيز التنمية في المدن الكبرى الأولى بالإقليم، والتي تتمتع بالسيادة في إطار هيكل العمران وترتيب الأحجام والوظائف، بحيث يؤدي تركيز التنمية في هذه المدن الأولى إلى خلق أقطاب حضرية مسيطرة تعمل على نشر التنمية بالتأثير المتتابع على باقي تجمعات الإقليم. تتميز هذه الإستراتيجية بأنها تحقق الكفاءة والجدوى الاقتصادية القصوى لمشروعات التنمية. وعلى الرغم مما يؤخذ على هذه الإستراتيجية من كونها تتجنب توطين مشروعات التنمية في التجمعات الصغرى، إلا أنها تتميز بالملانمة للدول محدودة الموارد والإمكانات. ولنجاح مثل هذا النمط من التنمية يحتاج الإقليم إلى شبكة ربط فعالة من الطرق ووسائل النقل والمواصلات تربط بين كافة تجمعات الإقليم. وفي المقابل فإن إستراتيجية الانتشار تقوم على نشر مشروعات التنمية المختلفة على كافة تجمعات الإقليم، بشكل متدرج ومتوازن مع أحجام هذه التجمعات وإمكاناتها وطاقاتها الاستيعابية، ووظائفها التخطيطية المقررة، بحيث يمكن تجميعها في وحدات تخطيطية صغرى متكاملة. وتهدف إستراتيجية الانتشار إلى تحقيق التنمية في كافة تجمعات الإقليم بدرجات متناسبة، من منطلق أهمية العدالة في توزيع الاستثمارات والمشروعات على كافة أنحاء الإقليم. وعلى الرغم مما يؤخذ على هذه الإستراتيجية من أنها الأعلى من حيث الإنفاق وتباطؤ معدلات العائد الاقتصادي إلا أنها تتناسب الدول الغنية بالموارد والإمكانات^[21].

وبين هذا وذاك تتواجد إستراتيجية الانتشار المتمركز، والتي تقوم على اختيار عدد من التجمعات التي يتم تعيينها كمراكز للتنمية في نطاقها التآثيري، وذلك ضمن منظومة متدرجة الأحجام والأدوار من التجمعات العمرانية، ومن ثم يتم توزيع الاستثمارات والمشروعات على هذه المراكز لتعمل كمراكز تحفيز تنموي لباقي التجمعات الواقعة في نطاقها. تهدف إستراتيجية الانتشار المتمركز إلى القضاء على ظاهرة السيادة والتسلط للمدن الكبرى الأولى. تتدرج الأدوار التخطيطية الوظيفية لمراكز تحفيز التنمية مابين أقطاب للنمو هي الأعلى من حيث تركيز الأنشطة والاستثمارات ومدى نطاقها التآثيري، يليها مراكز النمو، ثم نقط النمو. وتتنظم هذه الأقطاب والمراكز والنقاط على امتداد ما يعرف بمحاور التنمية، والتي تربط هذه التجمعات معا عمرانيا ووظيفيا [٢٩]. وفي ظل خصائص كل من هذه الاستراتيجيات وما يتبعها من سياسات للتنمية الإقليمية، وما تملية على المخطط الإقليمي عند تبني أي منها، يتأثر تشكيل خريطة تقسيم الأقاليم، وتحدد الأشكال والحدود للأقاليم بها.

في إطار ما تقدم من عرض للعوامل القومية المؤثرة في تخطيط وتقسيم الأقاليم العمرانية، يتطرق البحث في هذا الجزء إلى استعراض بعض التجارب العربية في هذا المجال، حيث يقوم البحث بدراسة تجارب كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، وذلك لاستخلاص أهم مؤشرات ودلائل هذه التجارب.

٢ تخطيط وتقسيم الأقاليم في مصر: نسق الاستيطان والعمران كمؤثر في تشكيل الخريطة الإقليمية المصرية

تبلغ مساحة جمهورية مصر العربية أكثر من مليون كم^٢، ويسكنها حوالي ٧٢,٥ مليون نسمة (إحصاء ٢٠٠٦)، والكثافة السكانية لمصر تبلغ ٦٦ نسمة/كم^٢. على إن خريطة العمران والسكان تبين إن ٩٦% من اجمالي السكان يتركز في مساحة ٤% من مساحة الدولة، وتتركز هذه المساحة في وادي النيل والدلتا، وتبلغ الكثافة السكانية بها ١٥٨١ نسمة/كم^٢. ولنسق العمران المصري بطبيعته المتمركزة دور رئيسي في تشكيل الخريطة الإقليمية للدولة. ولقد تشكل نسق الاستيطان والعمران المصري بتأثير العديد من العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية [٢٧].

١/٢ الخصائص الطبيعية والبيئية لمصر كمؤثر في تشكيل نسق الاستيطان والعمران الإقليمي المصري

يمكن تقسيم مصر من الناحية الطبيعية والبيئية إلى خمسة مناطق متفرقة ذات خصائص متميزة كما يلي [٢٧]:

- **أولاً: الوادي والدلتا:** يمثل الوادي المساحة الخصبة الممتدة من الجنوب إلى الشمال على جانبي نهر النيل، وينتهي بدلتا مثلثة الشكل يحدها فرع دمياط شرقاً وفرع رشيد غرباً، والدلتا والوادي أرض منبسطة خصبة، ونشاط الزراعة فيهما تاريخي، وتبلغ مساحتهما حوالي ٣٥ ألف كم^٢ تمثل ٣,٥% تقريبا من مساحة مصر.
- **ثانياً: السهول المنبسطة حول دلتا ووادي النيل:** تنقسم السهول المنبسطة حول دلتا النيل إلى السهول الشرقية الممتدة من فرع دمياط غرباً وحتى قناة السويس شرقاً، وهي ذات مناخ معتدل ومقومات زراعية كبيرة، أما السهول الغربية الممتدة من فرع رشيد شرقاً وحتى طريق القاهرة/الإسكندرية الصحراوي غرباً، فمعظمها مناطق استصلاح جديدة، والمنطقة ذات مناخ معتدل وتتمتع بمقومات زراعية واعدة.
- **ثالثاً: المناطق الساحلية الشمالية والشرقية:** تشمل هذه المناطق الساحل الشمالي على البحر المتوسط، ويتميز بسهول المنبسطة وبحيراته المتخللة، ويتمتع بمناخ معتدل ومقومات تنموية تركز على الصيد والسياحة الترفيهية. أما الساحل الشرقي المطل على البحر الأحمر، فيتمتع بمناخ معتدل شتاءً حار صيفاً، ويتميز بمقومات سياحية شاطئية فريدة، بالإضافة إلى بعض الثروات التعدينية.
- **رابعاً: الجزر وأشباه الجزر:** لا تتمتع مصر بالكثير من الجزر، وإنما تتميز بشبه جزيرة "سيناء" الواقعة إلى الشمال الشرقي من الخريطة القومية، وتمثل مساحتها ٦% من مساحة مصر، ولشبه جزيرة سيناء سواحل ممتدة على البحر المتوسط، البحر الأحمر، خليج العقبة، خليج السويس، وقناة السويس، ومجمل سواحلها ٧٠٠ كم تمثل ٢٩% من إجمالي سواحل مصر، وتتمتع بتنوع مناخها، وتنوع مواردها الطبيعية وثرواتها التعدينية.
- **خامساً: الصحاري والوديان:** تشتمل مصر على منطقتين رئيسيتين من الصحاري هما: الصحراء الغربية، وتمتد من حدود وادي النيل شرقاً حتى الحدود الدولية غرباً، وتمثل ٦٦% من مساحة مصر، وتنوع المنطقة ما بين منخفضات عميقة في الشمال، وصحاري رملية في الوسط تتخللها الواحات،

وهضاب جبلية في الجنوب الغربي، والمنطقة هي الأقل من حيث السكان. أما المنطقة الصحراوية الثانية فهي الصحراء الشرقية الواقعة بين حدود وادي النيل غرباً وحتى السلاسل الجبلية الساحلية للبحر الأحمر شرقاً، وهي تمثل ٢١% من مساحة مصر.

وللخصائص المميزة للخريطة الطبيعية والبيئية لمصر دور رئيسي في تشكيل نسق الاستيطان وال عمران القومي. ومن أبرز ملامح هذا التأثير ذلك الفراغ السكاني الكامل في بعض المناطق الصحراوية مثل المنطقة الجنوبية الغربية من الصحراء الغربية، كذلك الندرة السكانية في صحاري شبه جزيرة سيناء. في المقابل يظهر التركيز السكاني وال عمراناني الشديد في وادي ودلتا نهر النيل، حيث تتجاوز الكثافة السكانية ١٥٨١ نسمة/كم^٢. وبينما تحول التضاريس والجبال المرتفعة (أكثر من ١٥٠٠+) دون ظهور تجمعات سكانية كبيرة على ساحل البحر الأحمر، فإن لاستواء السطح وانتشار السهول الممتدة على ساحل البحر المتوسط دوراً أساسياً في ظهور التجمعات السكانية الكبيرة [٩].

٢/٢ النشأة والتطور التاريخي للتركزات السكانية وأثرها في تشكيل نسق الاستيطان وال عمران الإقليمي المصري

للنشأة والتطور التاريخي للحضارة وال عمران المصري جذور ترجع إلى ٥ آلاف عام ق.م. ويرجع التركيز السكاني وال عمراناني الكبير في وادي النيل والدلتا إلى تراكمات هذه الحضارة. في هذا الإطار هناك أربعة حقبات هامة [١٨]:

- **العصور الفرعونية:** منذ العصور الفرعونية التي بدأت قبل الميلاد بألاف السنين تركز السكان في وادي النيل والدلتا، وأنشئوا حضارات قامت على الزراعة وتربية الحيوان، ومن الناحية الجغرافية تواجدت هذه التجمعات على حواف السهول الخصبة على جانبي النيل واقتصرت هذه السهول على أنشطة الزراعة والرعي.
- **العصور اليونانية والرومانية:** عندما وقعت مصر تحت سيطرة الإغريق، أثر الحملة التي قادها لاسكندر الأكبر عام ٣٣٠ ق.م، شهدت الدولة تنمية عمرانية تركزت في الشمال وكان أبرزها إنشاء ميناء ومدينة الإسكندرية على ساحل البحر المتوسط، وعندما انتقلت السيطرة بعد وفاة لاسكندر الأكبر إلى البطالمة عام ٣٠٠ ق.م شهد جنوب مصر أيضاً تنمية عمرانية نشطة، ولقد قسمت مصر حينها إلى ثلاثة أقاليم: إقليم الوجه البحري ويشمل الدلتا، إقليم مصر الوسطى ويمتد حتى أسيوط، وإقليم مصر العليا ويمتد حتى الحدود الجنوبية.
- **عصر الدولة الإسلامية:** فتح العرب المسلمون مصر عام ٦٣٩م حينئذ شهدت مصر تنمية عمرانية بدأت في عهد ولاية عمرو بن العاص، وتعاقبت بتعاقب الولاة من بعده. وكان من أبرز ملامحها إنشاء أربعة مدن هي [٤]: مدينة الفسطاط - ٦٤١م، مدينة العسكر - ٧٥٠م، مدينة القطائع - ٨٧٠م، مدينة القاهرة (قاهرة المعز) - ٩٧٠م.. والملاحظ في هذه المدن أنها تمثل أنويه عمرانية متمركزة في جنوب الدلتا.
- **عصر الدولة العثمانية:** مع انتقال تبعية الحكم في مصر إلى الدولة العثمانية عام ١٧١٥، تم عمل مسح للأراضي المصرية، وقسمت مصر إلى ١٣ ولاية. شهدت مصر آنذاك نهضة عمرانية واقتصادية واجتماعية، خاصة في الدلتا والوادي، وكان أوجها في عهد محمد علي (١٨٠٥)، وكان من أهم محاورها التنمية الزراعية وشق الترع والمصارف وإنشاء القناطر والسدود واستصلاح الأراضي. ومن أبرز المشروعات القومية التي ساهمت في رسم الخريطة العمرانية والسكانية لمصر حفر قناة السويس، الذي أدى إلى ظهور موانئ ومدن مثل بورسعيد والإسماعيلية.

٣/٢ التحولات السياسية والاجتماعية وأثرها في تشكيل نسق الاستيطان وال عمران الإقليمي المصري

عندما قام الجيش بثورة يوليو ١٩٥٢ وأطاح بالنظام الملكي واستبدله بنظام جمهوري قائم على مبادئ العدالة والمساواة ومشاركة الشعب في الحكم، كان لذلك بالغ الأثر في تطوير ملامح خريطة توزيع العمران والسكان في مصر، حيث اتخذت الدولة عدة قرارات لتحديد الملكيات الزراعية وتوزيع الأراضي على صغار الفلاحين، مما أدى إلى اختفاء الملكيات الكبيرة وظهور طبقة جديدة من صغار الملاك. وفي ظل النهج الاشتراكي للدولة، عمدت الدولة إلى توفير فرص العمل وتحسين الدخل، ومن ثم أنشئت مشروعات التنمية في مجالات الزراعة والصناعة، مثل مشروعات استصلاح الأراضي وإنشاء القرى التابعة لها بمديرية التحرير (الوادي الجديد) وتمليكها لشباب الخريجين وصغار المزارعين. وفي مجال الصناعة أقامت الدولة مشروعات صناعية كبيرة كالمناطق الصناعية بشبرا الخيمة وحلوان مع توفير المدن السكنية للعاملين بها، كذلك في نجع حمادي (مجمع

الألمنيوم) وفي أسوان (مجمع حديد أسوان). ولقد عمدت الدولة إلى توفير أنماط الإسكان المناسبة، فأنشئت شركات حكومية لتوفير وحدات سكنية متنوعة، وكان من أهمها شركة التعمير والمساكن الشعبية وشركة مدينة نصر للإسكان والتعمير التي كان من أبرز أعمالها امتداد القاهرة شرقاً من خلال ضاحية "مدينة نصر". وبسبب تنامي احتياجات الدولة من الطاقة اللازمة للنهضة الصناعية التي تبنتها عمدت الدولة إلى إنشاء السد العالي جنوب أسوان (١٩٦٠)، ونتيجة لتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ بغرض توفير التمويل اللازم لتنفيذ السد العالي دخلت مصر في صراعات سياسية مسلحة، وترتب عليها تباطؤ مشروعات التنمية والتعمير، خاصة في سيناء، ومن ثم كان تهجير سكان منطقة سيناء إلى مدن وقرى الدلتا. والمستخلص من هذه التحولات، أنها مثلت مزيد من التركيز للسكان والعمران في وادي النيل والدلتا، وتفريغ لمنطقة سيناء، باستثناء بعض المشروعات التي تبنتها الدولة للامتداد غرباً مثل مشروع مديرية التحرير بالوادي الجديد^[٢١].

٤/٢ التحولات الاقتصادية وأثرها في تشكيل نسق الاستيطان والعمران الإقليمي المصري

على الرغم من كون أولى التحولات الاقتصادية الرئيسية التي أثرت في تشكيل نسق الاستيطان والعمران في مصر هو الذي صاحب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كما سبق الذكر، إلا أن التحول الاقتصادي الأكثر تأثيراً لهو الذي حدث عقب نصر أكتوبر ١٩٧٣، وانتهاء الصراع المصري الإسرائيلي بناء على معاهدة السلام ١٩٨١، حيث شهدت مصر عدد من التحولات السياسية والاقتصادية، كان من أهمها سياسياً تحول الدولة من النظام الاشتراكي المركزي إلى النظام التعددي الحزبي، كما كان من أهمها اقتصادياً تحولها من النظام الاشتراكي والملكيات العامة إلى النظام الرأسمالي والملكيات الخاصة، وهو ما عرف بسياسة "الانفتاح الاقتصادي"^[٢٢]. على صعيد التنمية الاقتصادية كان من أهم المشروعات إعادة فتح قناة السويس وتعمير إقليم ومدن القناة. ولقد عمدت الدولة إلى وضع إستراتيجية للتنمية الشاملة لشبه جزيرة سيناء زراعية صناعية وسياحية، وكان من أبرز مشروعاتها البدء في شق ترعة السلام واستصلاح الأراضي الصحراوية، كذلك إقامة مشروعات التنمية السياحية في شرم الشيخ ورأس محمد وذهب ونوبيع، مما أعاد الفاعلية لسيناء كمنطقة جذب عمراني وسكاني. كذلك وضعت الدولة إستراتيجية التنمية الشاملة للساحل الشمالي الغربي والإستراتيجية الشاملة لتنمية ساحل البحر الأحمر، القائمتين على جذب رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار في هذه المشروعات^[٢٣]^[٢٤].

وفي أوائل الثمانينات بدأت الدولة بتبني سياسة إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة حول مراكز العمران المتضخمة والمحتقنة، خاصة إقليم القاهرة الكبرى، فأنشئت المدن الجديدة القائمة على الصناعة بهدف استقطاب رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار في المناطق الصناعية بهذه المدن، ومن أهمها مدينة العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر^[٢٥]، كذلك مدن مشروعات استصلاح الأراضي الصحراوية كما في الصالحية والنوبارية الجديدة، ثم عمدت الدولة إلى التنمية العمرانية على امتداد وادي النيل جنوباً فأنشأت المدن التوأمية للمدن المكتظة بالسكان مثل الفيوم الجديدة، بني سويف الجديدة، وحتى أسوان الجديدة^[٢٦]. على أن هذا التوجه إلى إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة في النطاق التقليدي للسكان والعمران بوادي النيل والدلتا لم يكن ذو فاعلية كبيرة في تحقيق الانتقال المأمول للسكان والعمران خارج النطاق التاريخي للسكان والعمران في مصر، ومثلت تلك المدن والمجتمعات الجديدة من الناحية الإقليمية مزيد من التركيز للسكان في هذا النطاق^[٢٧].

٥/٢ التحولات العمرانية وأثرها في تشكيل نسق الاستيطان والعمران الإقليمي المصري

بالنظر إلى توزيع تركيزات السكان والعمران في مصر يتضح أن العوامل والتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية قد أفرزت حالة من عدم الاتزان في هذا التوزيع. لقد أفرزت هذه التحولات خصوصية سكانية سمتها تزايد معدل التركيز السكاني في التجمعات القائمة، ومن ثم التضخم في أحجام هذه التجمعات، وبناءً عليه تزايد التكدس السكاني والعمراني في وادي النيل والدلتا. توضح الدراسات الإحصائية أنه ما بين عامي ١٩٠٠، ٢٠٠٦ تزايد السكان بمعدل نمو سكاني متسارع ارتفع من ١,٥% لعام ١٩٠٠ إلى ٢,١% لعام ١٩٩٦ م (تراجع إلى ٢% لعام ٢٠٠٦)، مما ترتب عليه تزايد الحجم السكاني من ١١,٢ مليون نسمة لعام ١٩٠٠ إلى ٥٩,٣ مليون نسمة لعام ١٩٩٦ م (ارتفع إلى ٧٢,٤ مليون مقيم لعام ٢٠٠٦)، أي ما يمثل تضخم سكاني متنامي بأكثر من ٥٠٠%، بينما تزايدت المساحة المأهولة من ٦,٦ مليون فدان إلى ١٢,٥ مليون فدان في نفس الفترة بنسبة لم تتجاوز ١٠٠%، ومن ثم ارتفعت الكثافة السكانية من ١١ نسمة/كم^٢ لعام ١٩٠٠ إلى ٥٩ نسمة/كم^٢ لعام ١٩٩٦ م (بلغت ٦٦ نسمة/كم^٢ في إحصاء ٢٠٠٦)^[٢٨]. وبالتركيز على أهم ملامح التحولات في نسق العمران للتجمعات الريفية، فيوضح الجدول (١) أهم التغيرات الحادثة في خصائص هيكل أحجام السكان بالتجمعات الريفية خلال ١٩٦٦ إلى ١٩٨٦، والتي من أهمها^[٢٩]^[٣٠]:

- زيادة أعداد القرى الكبيرة (أكثر من عشرة آلاف نسمة) من ٢٥٢ قرية بنسبة تمثيل ٦,٣% في عام ١٩٦٦ إلى ٧٥٩ قرية بنسبة تمثيل ١٨,٤% في عام ١٩٨٦.

- تتناقص أعداد القرى الصغيرة (أقل من خمسة آلاف نسمة) من ٢٧٣٦ قرية بنسبة تمثيل ٦٨,٤ % في عام ١٩٦٦ إلى ٢٠٤٩ قرية بنسبة تمثيل ٤٩,٦ % في عام ١٩٨٦.

جدول (١) التطور التاريخي لهيكل فئات أحجام السكان للتجمعات الريفية في مصر

عام الإحصاء		فئات أحجام القرى
١٩٨٦	١٩٧٦	
٢٠٤٩	٢٤٦٧	أقل من ٥ آلاف نسمة
١٣٢١	١١٥٦	من ٥ - ١٠ آلاف نسمة
٧٥٩	٣٩٢	أكثر من ١٠ آلاف نسمة
٤١٢٩	٤٠١٥	الإجمالي

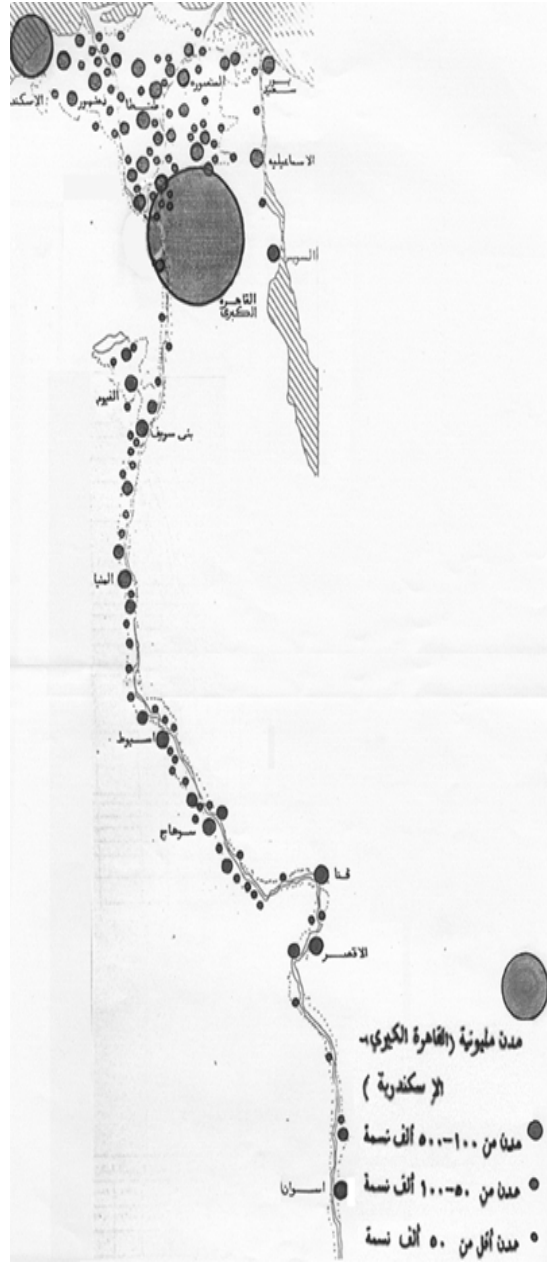
أما فيما يختص بالتحولات في القطاع الحضري في مصر، فقد تزايد السكان في المناطق الحضرية بمعدلات نمو متسارعة خلال القرن العشرين، حيث ارتفع نسبة سكان الحضر في مصر من ١٧% من إجمالي السكان البالغ ١١,٢ مليون نسمة لعام ١٩٠٧ إلى ٤٢,٦% من إجمالي السكان البالغ ٧٢,٤ مليون نسمة لعام ٢٠٠٦. ويتصدر نسق العمران الحضري في مصر أربعة محافظات حضرية كبرى هي محافظات القاهرة، الإسكندرية، بورسعيد، السويس، تحتوي على ما يزيد عن ١٢,٨ مليون نسمة بنسبة تمثل حوالي ١٨% من إجمالي السكان في مصر (إحصاء ٢٠٠٦) [٣٧]. وفيما يختص بالتغيرات الأساسية في نسق ترتيب فئات أحجام التجمعات الحضرية في مصر، فلقد تغير هذا النسق خلال القرن العشرين من حيث أعداد، أحجام، ورتب هذه التجمعات، كما هو بالجدول (٢)، وكان ذلك باتجاه تزايد أعداد هذه المدن وتضخم أحجامها السكانية. فعلى مستوى التصنيف الحجمي برزت المدن المليونية وبلغ عددها ٣ مدن هي: القاهرة - الجيزة - الإسكندرية، كما برزت المدن نصف المليونية وبلغ عددها مدينتين هما: شبرا الخيمة - بورسعيد (إحصاء ٢٠٠٦) [٣٧]. أما على مستوى التصنيف الفئوي لأحجام هذه التجمعات فنجد أن أعداد المدن في الفئة الحجمية أكثر من ٥٠٠ ألف قد تضاعفت من ٢ إلى ٥ مدن ما بين ١٩٤٧ إلى ٢٠٠٦، أما أعداد المدن في كل من فئتي الأحجام ١٠٠-٥٠٠ ألف نسمة، ٥٠-١٠٠ ألف نسمة فقد تضاعفت من ٦ إلى ٧ مرات، بينما تراجعت أعداد المدن الصغيرة في فئة الحجم ٢٠-٥٠ ألف نسمة ابتداء من ١٩٨٦ [٤] [٣٧].

جدول (٢) التطور التاريخي لهيكل فئات أحجام السكان للتجمعات الحضرية في مصر

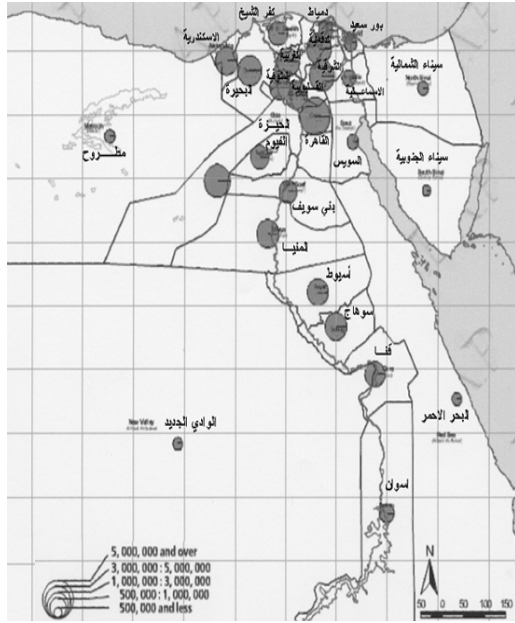
أعداد المدن في الفئات الحجمية (١٩٤٧ - ٢٠٠٦)						الفئات الحجمية للمدن
٢٠٠٦	١٩٩٦	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٦٠	١٩٤٧	
٥	٤	٤	٣	٢	٢	أكثر من ٥٠٠ ألف
٣٠	٢٤	٢٠	١٧	١٢	٥	١٠٠-٥٠٠ ألف
٥٧	٥٢	٣١	١٨	٨	٩	٥٠-١٠٠ ألف
٦٤	٧٨	٨٠	٦٧	٤٦	٣٢	٢٠-٥٠ ألف
٦٣	٥٨	٥٩	٥٢	٥٣	٥٢	أقل من ٢٠ ألف
٢١٩	٢١٦	١٩٤	١٥٧	١٢١	١٠٠	الإجمالي

وفيما يختص بتوزيع التجمعات الحضرية ما بين القطاعين الرئيسيين لتركيزات السكان والعمران في مصر، الدلتا والوادي، فإن ذلك يظهر متفاوتاً كما بشكل (١) وشكل (٢)، فبينما يستأثر الوجه البحري بنسبة ٥٢% من إجمالي عدد المدن المصرية، يحوز الوجه القبلي على ٣٣,٧% من هذه المدن، بينما لا تحوز المناطق الحدودية إلا على ١٤,٣% فقط. وفي إطار التصنيف الحجمي للمدن يستأثر الوجه البحري بالمدن التي تزيد عن ٥٠٠ ألف نسمة، كما يستأثر بنسبة ٦٣% من إجمالي المدن في الفئة الحجمية ١٠٠ - ٥٠٠ ألف نسمة، ٥٦% من إجمالي المدن في الفئة الحجمية ٥٠ - ١٠٠ ألف نسمة، كذلك ٥٤,٦% من إجمالي المدن في الفئة الحجمية ٢٠ - ٥٠ ألف نسمة [١٢] [٣٥].

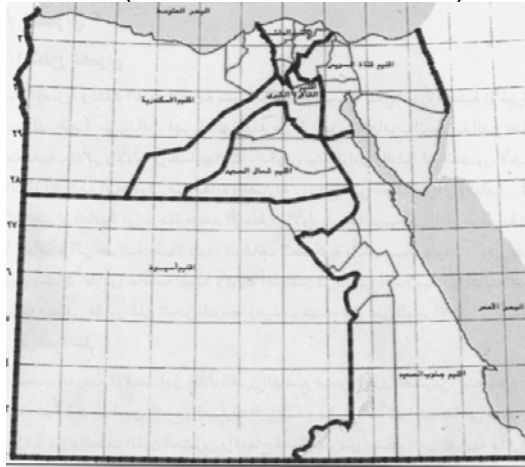
شكل (١) تركيزات السكان طبقا للتجمعات الحضرية في دلتا وادي النيل



شكل (٢) تركيزات السكان طبقا للتقسيم الإداري للمحافظات المصرية



شكل (٣) تقسيم الأقاليم المصرية (محدث طبقا للقرار ٢٤ لسنة ١٩٩٤) [٢٣]



٦/٢ التخطيط والتقسيم الإقليمي لمصر في إطار مؤثرات نسق توزع تركيزات السكان والعمران

بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وضعت الدولة دستور عام ١٩٥٦ الذي تضمن تقسيم الدولة إلى وحدات إدارية، والتي سميت لاحقا محافظات في نظام الإدارة المحلية عام ١٩٦٠، ومنذ ذلك الحين لم يتم تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية إلا في القانون ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧، الذي قسم مصر إلى ثمانية أقاليم تخطيطية اقتصادية عدلت لاحقا بالقرار (١٨١) في ١٩٨٦ إلى سبعة أقاليم، وذلك بضم إقليم مطروح إلى إقليم الإسكندرية [٢٣]، كما بالشكل (٣). وتعد هذه الأقاليم هي كيانات تخطيطية اقتصادية بالمقام الأول، تتبع وزارة التخطيط، وتقوم على هذه الأقاليم كيانات إشرافية غير ذات شخصية إدارية داخل منظومة الحكم المحلي في مصر [٤]، حيث يعد مجلس المحافظة هو الكيان الإداري الأعلى في تلك المنظومة. وقد أصبح التقسيم التخطيطي للأقاليم في مصر منسجما بدرجة كبيرة مع التقسيم لأداري للمحافظات بعد القرار ٢٤ لسنة ١٩٩٤ بتعديل الحدود الإدارية لمحافظات بني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والبحر الأحمر. وفيما يلي استعراض أهم الخصائص التخطيطية للأقاليم المصرية [٣] [٣٧]، والموضحة بالجدول (٣).

جدول (٣) الخصائص التخطيطية المميزة للأقاليم في جمهورية مصر العربية (٢٠٠٦)

الخصائص التخطيطية للأقاليم		الخصائص التخطيطية لمحافظة الإقليم		فئات الأحجام للمحافظات-مليون نسمة								
الإقليم	القاعدة الاقتصادية	المساحة ألف كم ^٢	السكان ألف نسمة	الكثافة السكانية نسمة/كم ^٢	محافظة الإقليم	المساحة ألف كم ^٢	السكان ألف نسمة	١	٢	٣	٤	أكثر من ٥
إقليم القاهرة الكبرى	الخدمات الصناعة السياحة الزراعة	٣٣,٥	١٧٦٠,٢	٥٢٥	القاهرة	٠,٦١	٦٧٥٩	١				
					الجيزة	٣١,٨	٣١٤٣		١			
					القليوبية	١,١	٤٢٥٢					
					حلوان	مستحدثة	١٧١٣			١		
					أكتوبر	مستحدثة	٢٥٨١			١		
					الدقهلية	٣,٥	٤٩٩٠		١			
إقليم الدلتا	الزراعة الصناعة السياحة	١٢,٨	١٦٠,٥١	١٢٤٩	دمياط	١,١	١٠٩٧			١		
العاصمة طنطا	السياحة المحلية				كفر الشيخ	٣,٧	٢٦٢٠			١		
					الغربية	٢	٤٠١١			١		
					المنوفية	٢,٥	٣٢٧١			١		
					الشرقية	٤,٢	٥٣٥٤		١			
					بورسعيد	١,٤	٥٧١			١		
إقليم قناة السويس	الزراعة السياحة الصيد	١١٦,٤	٧٥٣١	٦٨	إسماعيلية	٤٤,٨	٩٥٣			١		
العاصمة الإسماعيلية	التعدين				السويس	١٠,١	٥١٢			١		
					ش-سيناء	٢٧,٦	٣٤٤			١		
					ج-سيناء	٢٨,٤	١٥٠			١		
إقليم الإسكندرية	الزراعة الصيد الصناعة السياحة	٢٢٤,١	٨٩٤٠	٤١	إسكندرية	٢,٨	٤١٢٤			١		
العاصمة الإسكندرية					البحيرة	٩,١	٤٧٤٧			١		
					مرسى مطروح	٢١٢,٢	٣٢٣			١		
					الفيوم	٦,١	٢٥١١			١		
إقليم شمال الصعيد	الزراعة تربية الحيوان	٦٩,٨	٨٩١٦	١٢٨	بني سويف	٧,١٧	٢٢٩٢			١		
العاصمة المنيا					المنيا	٥٦,٥	٤١٦٦			١		
إقليم أسيوط	الزراعة تربية الحيوان السياحة	٤٠٢,٤	٣٦٦٨	٩	أسيوط	٢٥,٩	٣٤٤٥			١		
العاصمة أسيوط					الوادي الجديد	٣٧٦,٥	١٨٧			١		
					سوهاج	٩,٥	٣٧٤٧			١		
إقليم جنوب الصعيد	السياحة الصيد التعدين	١٤٧,٦	٨٦٤٠	٥٩	قنا	١٠,٨	٣٠٠٢			١		
العاصمة أسوان					أسوان	٣١,٤	١١٨٧			١		
					الأقصر	٣,٢	٤٥٧			١		
					البحر الأحمر	٩٨,٣	٢٨٩			١		
إجماليات		١١٠٦,٦	٧٢٧٩٨	٦٦,٢	-	-	-	٦	٣	٣	٥	٦

١/٦/٢ إقليم القاهرة الكبرى :

يضم الإقليم محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية ، وعاصمته القاهرة. تبلغ مساحة الإقليم ٣٣,٥ ألف كم^٢ وعدد سكانه ١٧,٦ مليون نسمة (٢٠٠٦)، وعليه تبلغ الكثافة السكانية ٥٢٥ نسمة/كم^٢. يعد الإقليم مركز للخدمات الحكومية السيادية والخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية المركزية. يعد الإقليم هو الأعلى من حيث تركيز السكان والعمران ، وعدد المدن بالإقليم ٢٢ مدينة، ويستحوذ على اثنين من المدن المليونية الثلاثة.

٢/٦/٢ إقليم الدلتا (وسط وشرق الدلتا):

يضم الإقليم محافظات الدقهلية ودمياط وكفر الشيخ والغربية والمنوفية وعاصمته طنطا، تبلغ مساحه الإقليم ١٢,٨ ألف كم^٢ وعدد سكانه ١٦ مليون نسمة، وتبلغ الكثافة السكانية ١٢٤٩ نسمة/كم^٢. يتميز الإقليم بأكبر مساحة للأراضي الزراعية بنسبة ٧٤%، والأنشطة الاقتصادية الرئيسية بالإقليم هي الزراعة بالإضافة إلى بعض الصناعات الكبرى في الغربية والدقهلية ودمياط والمنوفية، عدد المدن بالإقليم ٥١ مدينة، ويستحوذ على ٢٠ مدينة متوسطة (فئة ٥٠ - ١٠٠ ألف نسمة) من جملة ٥٧ مدينة بنفس الفئة.

٣/٦/٢ إقليم الإسكندرية وغرب الدلتا:

يضم الإقليم محافظات الإسكندرية والبحيرة ومطروح وعاصمته الإسكندرية، تبلغ مساحة الإقليم ٢٢٤,١ ألف كم^٢ وعدد سكانه ٨,٩ مليون نسمة، وتبلغ الكثافة السكانية ٤١ نسمة / كم^٢. يتميز الإقليم بأعلى نسبة للأراضي الصحراوية تبلغ ٩٥%، والأنشطة الاقتصادية الرئيسية بالإقليم هي الصناعة (الإسكندرية وكفر الدوار ودمهور) والزراعة (البحيرة)، وكذلك الصيد البحري والسياحة. عدد المدن بالإقليم ٢٨ مدينة، ويستحوذ على ١٣ مدينة صغيرة (فئة أقل من ٢٥ ألف نسمة) من جملة ٦٠ مدينة بنفس الفئة.

٤/٦/٢ إقليم قناة السويس :

يضم الإقليم محافظات بور سعيد والإسماعيلية والسويس والشرقية وسيناء الشمالية وسيناء الجنوبية ، وتبلغ المساحة ١١٦,٤ ألف كم^٢، وعدد السكان ٧,٥ مليون نسمة، وعليه تبلغ الكثافة السكانية ٦٨ نسمة / كم^٢ يتميز الإقليم بالسواحل الممتدة على قناة السويس والبحرين الأبيض المتوسط والأحمر، والأنشطة الاقتصادية الرئيسية هي السياحة والصيد والتعدين والزراعة، ويمر بالإقليم احد أهم الممرات البحرية العالمية وهو قناة السويس. عدد المدن بالإقليم ٣٩ مدينة، ويستحوذ على ١٨ مدينة صغيرة (فئة أقل من ٢٥ ألف نسمة) من جملة ٦٠ مدينة بنفس الفئة.

٥/٦/٢ إقليم شمال الصعيد :

يضم الإقليم محافظات الفيوم وبني سويف والمنيا، وعاصمته المنيا، وتبلغ مساحه ٦٩,٨ ألف كم^٢، وعدد السكان ٨,٩ مليون نسمة، وعليه تبلغ الكثافة السكانية ١٢٨ نسمة / كم^٢. تمثل الأراضي الزراعية ٧٩% من مساحة الإقليم، والأنشطة الاقتصادية الرئيسية هي الزراعة وتربية الحيوان، ويعانى الإقليم بصفة خاصة من قلة الاستثمارات ومحدودية فرص العمل. عدد المدن بالإقليم ٢٧ مدينة، تتوزع ما بين المدن الصغيرة والمتوسطة.

٦/٦/٢ إقليم أسيوط :

يضم الإقليم محافظات أسيوط والوادي الجديد، وعاصمته أسيوط، وتبلغ مساحته ٤٠٢,٤ ألف كم^٢ تمثل ٣٨% من مساحة مصر، وهو الأكبر من حيث المساحة، وعدد سكانه ٣,٧ مليون نسمة، وهو الأصغر من حيث السكان، وعليه تبلغ الكثافة السكانية ٩ نسمة / كم^٢. يتميز الإقليم بأكبر تركيز للوحدات في مصر، والأنشطة الاقتصادية الرئيسية هي الزراعة والتعدين والسياحة، ويعانى الإقليم بصفة خاصة من قلة الاستثمارات ومحدودية فرص العمل. عدد المدن بالإقليم ١٨ مدينة، تتوزع ما بين المدن الصغيرة والمتوسطة.

٧/٦/٢ إقليم جنوب الصعيد :

يضم الإقليم محافظات سوهاج وقنا والأقصر وأسوان والبحر الأحمر، وعاصمة أسوان، وتبلغ مساحته ١٤٧,٦ ألف كم^٢، وعدد السكان ٨,٦ مليون نسمة، وتبلغ الكثافة السكانية ٥٩ نسمة/كم^٢، يتميز الإقليم بأكبر تجمع

للمقومات السياحية التراثية، والأنشطة الاقتصادية الرئيسية هي السياحة والزراعة والصيد والتعدين، عدد المدن بالإقليم ٣٤ مدينة، تتوزع ما بين المدن الصغيرة والمتوسطة.

وفي إطار دراسة وتحليل خصائص أحجام المدن المتضمنة بالأقاليم المصرية يوضح جدول (٤) أهم هذه الخصائص والمميزات، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي [١٨] [٣٧]:

- تقع أغلب فئات الأحجام للمدن بالأقاليم المصرية ضمن فئات المدن الصغيرة والمتوسطة، التي تقل عن ١٠٠ ألف نسمة (١٨٤ مدينة) بنسبة تمثل ٨٤% من إجمالي المدن المصرية.
- يتقدم إقليم الدلتا باقي الأقاليم من حيث أعداد المدن، حيث يستحوذ على ٥١ مدينة بنسبة ٢٣% من إجمالي المدن، وتسود بينهم فئات المدن الصغيرة والمتوسطة التي تقل عن ١٠٠ ألف نسمة (٣٣ مدينة) بنسبة ٦٥%.
- بينما يقع إقليم قناة السويس في مقدمة الأقاليم من حيث أعداد المدن (٣٩ مدينة) ، إلا أنه يقع في آخر القائمة من حيث المتوسط العام لأحجام هذه المدن والبالغ ١٩٣ ألف نسمة، ويرجع ذلك إلى حداثة نمو هذه المدن التي يقع معظمها في فئات المدن الصغيرة أقل من ٥٠ ألف نسمة.
- تتباين بشدة نسبة الحجم السكاني للمدينة الأولى بالإقليم إلى جملة السكان به، وذلك في إطار المقارنة بين الأقاليم، حيث تتراوح ما بين ٣% - ١٠% في أغلب الأقاليم، ويستثنى من ذلك إقليم القاهرة الكبرى حيث النسبة ٤٣%، وإقليم الإسكندرية حيث النسبة ٤٥%، ويرجع ذلك إلى أن الحجم السكاني لمدينتي القاهرة والإسكندرية يتراوح ما بين ٤ - ٧ مليون نسمة، ويشير ذلك إلى ضخامة الهيمنة الحجمية للمدينة الأولى ببعض الأقاليم.
- تتراوح نسبة المدينة الأولى بالإقليم إلى المتوسط العام لأحجام المدن بالإقليم، ما بين ٩٥% إلى ٢٩٥%، إلا أنه يلاحظ استثناء بكل من إقليم القاهرة الكبرى وإقليم الإسكندرية، حيث تتضاعف نسبة الهيمنة الحجمية للمدينة الأولى لتبلغ ٨٤٠% بالقاهرة الكبرى، ١٢٩٢% بالإسكندرية. يرجع هذا التفرد في كلا الإقليمين إلى تراوح أحجام المدن الأولى بهما ما بين ٤ - ٧ مليون نسمة، بينما تتركز فئات باقي المدن في فئات الأحجام الصغيرة والمتوسطة اقل من ٢٠٠ ألف نسمة (القاهرة ١٩ من ٢٢ مدينة، الإسكندرية ٢٦ من ٢٨ مدينة).

جدول (٤) نسق فئات أحجام المدن بالأقاليم المصرية (٢٠٠٦)

الإقليم	عدد المدن	فئات الأحجام السكانية للمدن (ألف نسمة)						المتوسط العام للمدن (ألف نسمة)	الحجم السكاني للمدينة الأولى (ألف نسمة)	النسبة إلى متوسط المدن %	
		أقل من ٢٥	٢٥ - ٥٠	٥٠ - ١٠٠	١٠٠ - ٢٠٠	٢٠٠ - ٥٠٠	أكثر من ٥٠٠ مليون				
القاهرة الكبرى	٢٢	٤	٦	٥	٤	-	١	٨٠٠	٦٧٥٩	٤٥%	٨٤٠
إقليم الدلتا	٥١	٦	١٧	٢٠	٥	٣	-	٣١٤,٧	٤٤٢,٨	٢,٧%	١٤٠
إقليم قناة السويس	٣٩	١٨	١٠	٥	٢	٣	١	١٩٣	٥٧١	٧,٤%	٢٩٥
إقليم الإسكندرية	٢٨	١٣	٨	٤	-	٢	١	٣١٩,٣	٤١٢٤	٤٣%	١٢٩٢
إقليم شمال الصعيد	٢٧	٦	٨	٩	٢	٢	-	٣٣٠,٢	٣١٥,٩	٣,٥%	٩٥
إقليم أسيوط	١٨	٨	٣	٦	-	١	-	٢٤٤,٥	٣٨٩,٢	١٠,٥%	١٥٩
إقليم جنوب الصعيد	٣٤	٨	١٢	٨	٥	١	-	٢٥٤,١	٢٦٠,١	٣%	١٠٢
إجماليات	٢١٩	٦٣	٦٤	٥٧	١٨	١٢	٢	٣٣٠,٣			

٧/٢ مستخلصات التحليل والمقارنة بين الخصائص التخطيطية للأقاليم المصرية

بناءً على ما تقدم من تحليل ومقارنة بين الخصائص التخطيطية الرئيسية للأقاليم المصرية يمكن استخلاص عدد من المؤشرات الهامة كما يلي:

- تمثل الزراعة مشترك أعظم بين الأنشطة الاقتصادية للأقاليم المصرية، يليها الصناعة ثم السياحة الدولية والمحلية، مع ملاحظة أن هناك تفاوت كبير بين أحجام الاستثمارات في هذه الأنشطة بين إقليم وآخر.
- تتباين المساحات الكلية كثيراً بين الأقاليم المختلفة، وكذلك أحجام السكان، ولا تظهر علاقة معيارية واضحة أو نسق محدد يعكس الترابط النسبي بين المساحة والحجم السكاني في كل إقليم، ويؤكد ذلك التفاوت الكبير والواضح بين الكثافات السكانية العامة للأقاليم، والتي تتراوح ما بين ٩ نسمة / كم^٢ في إقليم أسيوط إلى ١٢٤٩ نسمة / كم^٢ في إقليم الدلتا.
- يظهر بوضوح عدم وجود أسباب جوهريّة لتضخم المساحات في بعض الأقاليم، كما في إقليم أسيوط البالغ مساحته ٤٠٢ ألف كم^٢، حيث الكثافة السكانية ٩ نسمة / كم^٢، وقد يرجع ذلك إلى تضمينه مساحات صحراوية كبيرة ينظر إليها منذ القدم على أنها غير مؤهلة للتنمية، وعلية فإن الإقليم هو الأقل من حيث معدل الاستثمار والتنمية.
- لا يظهر وجود علاقة معيارية واضحة تحكم توزيع الوحدات الإدارية (المحافظات) على الأقاليم، سواء بالنسبة إلى المساحة أو إلى السكان، أو في إطار العلاقة النسبية بينهما، فعلى مستوى المساحة تضمن إقليم الدلتا البالغ مساحته ١٢٨٠٠ كم^٢ خمسة محافظات بينما تضمن إقليم أسيوط البالغ مساحته ٤٠٢٠٠٠ كم^٢ محافظتين، كذلك تضمن إقليم الإسكندرية البالغ ٢٢٤٠٠٠ كم^٢ ثلاثة محافظات. أما على مستوى السكان فقد تضمن إقليم القاهرة الكبرى البالغ ١٧,٦ مليون نسمة ثلاثة محافظات (عدلت حديثاً إلى خمسة محافظات)، كذلك تضمن إقليم الدلتا البالغ ١٦ مليون نسمة خمسة محافظات، وهو الأعلى من حيث الكثافة السكانية، بينما تضمن إقليم قناة السويس البالغ ٧,٥ مليون نسمة ستة محافظات، وهو الأقل من حيث الكثافة السكانية.
- لا يظهر هيكل تصنيف فئات أحجام المدن بالأقاليم المصرية تدرجا معياريا محددًا ذو نسقا مميّزا لترتيب وتدرج أحجام هذه المدن، وذلك بالمقارنة بين كافة الأقاليم، ويرجع ذلك إلى التفاوت الكبير بين أحجام المدن وبعضها البعض، على المستويات الإقليمية خاصة والمستوى القومي عامة.

٣ تخطيط وتقسيم الأقاليم في المملكة العربية السعودية:

نسق الاستيطان وال عمران كمؤثر في تشكيل الخريطة الإقليمية السعودية

تبلغ المساحة الكلية للمملكة العربية السعودية ٢,٢٥ مليون كم^٢، وتشغل المساحة الأكبر من شبة الجزيرة العربية، وللمملكة حدود ساحلية ممتدة على ساحل الخليج العربي شرقاً، وعلى ساحل البحر الأحمر غرباً، أما حدودها الشمالية والجنوبية فهي برية تتجاوز مع عدد من الدول العربية الأسيوية. يبلغ التعداد الإجمالي للسكان ٢٢,٧ مليون نسمة (إحصاء ١٤٢٥ هـ/٢٠٠٤م)، وتبلغ الكثافة السكانية العامة للمملكة ١٠ نسمة/كم^٢، ومن الناحية الجغرافية الطبيعية تتشكل المملكة من ستة قطاعات جغرافية ذات خصائص طبيعية مميزة، كما يلي^[١١]:

- سلسلة جبال الحجاز وتقع غرب المملكة وتمتد موازية لساحل البحر الأحمر وتمثل ٧% من مساحة المملكة.
 - هضبة تهامة العليا وتهامة الساحل الغربي (ساحل البحر الأحمر) وتمثل ٢% من مساحة المملكة.
 - صحراء "الربع الخالي" بجنوب شرق المملكة، والصحارى الوسطى، وتمثل ٥٠% من مساحة المملكة.
 - هضبة نجد الوسطى وتمثل ٣٢% من مساحة المملكة، وبها تقع العاصمة القومية للمملكة (الرياض).
 - المنخفضات الشرقية الموازية لساحل الخليج العربي وتمثل ٥% من مساحة المملكة.
 - السهول الشمالية الممتدة حتى الحدود الشمالية للمملكة، وتمثل ٤% من مساحة المملكة.
- ومن أهم ما يميز الخريطة الطبيعية للمملكة هو سيادة نسبة الصحارى بنسبة ٨٠% من مساحة المملكة.

١/٣ الخصائص الطبيعية والبيئية للمملكة كمؤثر في تشكيل نسق الاستيطان والعمران الإقليمي بالمملكة

للخصائص الطبيعية للمملكة، من مناخ وتشكيل سطحي طبوغرافي وتكوين طبيعي جيولوجي، دورا كبيرا في تشكيل نسق الاستيطان والعمران الإقليمي بها. من أبرز ملامح هذا التأثير الفراغ السكاني الكامل في مناطق الصحارى الكبرى في الجنوب الشرقي حيث "صحراء الربع الخالي"، وفي الوسط حيث صحراء الدهناء، وفي الشمال حيث صحراء النفود، بينما ساعد تركيز أحواض المياه الجوفية في الوسط والشمال والغرب، كذلك اعتدال المناخ في المرتفعات الجبلية والهضبية والسهول الساحلية في الغرب والجنوب الغربي، على توطن تركيزات سكانية كبيرة في هذه المناطق، حيث قامت بصفة أولية وأساسيه على الزراعة والصيد والسياحة الدينية^[٢٧].

٢/٣ النشأة والتطور التاريخي للتركيزات السكانية و أثرها في تشكيل نسق الاستيطان والعمران الإقليمي بالمملكة

ظهرت انوية الاستيطان الأولى بالمملكة وتركزت على جوانب طرق التجارة القديمة، في صورة واحات عمرانية داخل الصحراء، وتناثرت على محورين تجاريين هاميين أحدهما من الجنوب إلى الشمال والآخر من الشرق إلى الغرب، وهو ما عرف بطرق القوافل التجارية الأولى. مع انتشار الإسلام أخذ الحجاج يفدون من كل صوب قاصدين بيت الله الحرام بمكة المكرمة، وأصبحت طرق الحجاج هي المحاور الرئيسية التي نمت حولها المستوطنات السكانية الأولى، وشكلت رواسم خريطة العمران الأولى منذ العصر الإسلامي وحتى بداية تأسيس المملكة العربية السعودية. ولقد اعتمد استقرار واستدامة المستوطنات السكانية الأولى على مدى توافر الموارد الطبيعية واستدامتها، خاصة المياه، وتركزت معظمها في الوسط حيث المياه الجوفية، وكان للنسق القبلي تأثيره الواضح في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية لتلك المستوطنات. ولقد كان لهذه النشأة والتطور التاريخي لظهور انوية الاستيطان وتركزها دورا كبيرا في زيادة تمركز وتضخم المراكز الحضرية في كل من الرياض بالمنطقة الوسطى ومكة وجدة بالمنطقة الغربية^[٢٨].

٣/٣ التحولات السياسية والاجتماعية وأثرها على تشكيل نسق الاستيطان والعمران الإقليمي بالمملكة

شهدت المملكة تحولات سياسية واجتماعية كبيرة منذ عام ١٣١٩هـ، حين بدء الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود جهوده لتوحيد الجزء الأكبر من شبة الجزيرة العربية، والتي انتهت بإعلان تأسيس المملكة العربية السعودية عام ١٣٥١هـ. من أهم المراحل للتحولات السياسية والاجتماعية لهذه الفترة هي مرحلة برنامج توطين البادية في مستقرات زراعية (قرى وهجر)، والذي بدأ عام ١٣٣٠هـ، وهدف إلى تحول قبائل البدو الرحل من حياة الترحال والرعي إلى حياة الاستقرار والزراعة في مجموعة من القرى الرئيسية تجاوز عددها عشرة آلاف قرية، والهجر التي تتبعها والتي تجاوز عددها خمسة وسبعون ألف هجرة، ولقد مثلت غالبية هذه القرى بؤر استيطانية مبكرة ومراكز نمو لتجمعات حضرية ومجمعات قروية لاحقا^[٢٩]. تركزت معظم هذه القرى والهجر في منطقة الوسط والغرب والجنوب الغربي من المملكة وارتبط أكثرها جغرافيا بالأودية ومجاري السيول، وتجمعات أبار المياه الجوفية، التي تمثل الموارد الأساسية للمياه التي تحتاجها هذه القرى لمزاولة أنشطتها الزراعية والرعية. ومن ثم نجح الملك عبد العزيز في تحويل نمط الحياة القبلية الراحلة إلى حياة الاستيطان والاستقرار في انوية عمرانية ثابتة، وتحويل دويلات القبائل إلى دولة واحدة، مما ساعد على إرساء كيان المملكة ونظامها السياسي والتي اتخذت من مدينة الرياض عاصمة لها^[٣٠].

٤/٣ التحولات الاقتصادية وأثرها في تشكيل نسق الاستيطان والعمران الإقليمي بالمملكة

مرت المملكة اقتصاديا بثلاث مراحل أساسية تمثل تحولات اقتصادية رئيسية، ويمكن أيجاز هذه المراحل كما يلي:

- **مرحلة التوطين والاستيطان الريفي لقبائل البدو الرحل:** مثلت هذه المرحلة تحولا اقتصاديا هاما في حياة المملكة، كان من أبرز ملامحه التحول من نمط الترحال القائم على الرعي كمنشأ رئيسي إلى نمط الاستقرار القائم على الزراعة. ولقد بدأت هذه المرحلة في عام ١٣٣٠هـ/١٩١١م من خلال برنامج التوطين لقبائل البدو الرحل في تجمعات ريفية زراعية، ونتج عنه إنشاء ما يزيد عن عشرة آلاف قرية وما يتبعها من هجر، ووضع لها هيكل إدارة محلية يمثل عدد من المجمعات القروية. لقد لعبت هذه الانوية الريفية دورا كبيرا في تشكيل نسق الاستيطان والعمران الإقليمي بالمملكة، حيث تحول العديد منها إلى مراكز نمو ريفية وأخرى حضرية مستحدثة^[٣١] [٣٢].

• **مرحلة اكتشاف البترول والإنتاج والتصدير الاقتصادي:** مثلت هذه المرحلة تحولا اقتصاديا هاما في حياة المملكة الاقتصادية حين توجت جهود التنقيب عن البترول باكتشافه واستخراجه بصورة اقتصادية عام ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م. ولقد ظهر تأثير إنتاج البترول وتصديره تجاريا واضحا على تشكيل نسق الاستيطان والعمران الإقليمي بالمملكة، حيث ساعد على تسارع عملية التحضر ونمو المدن وظهور مراكز حضرية نشطة خاصة بالمنطقة الشرقية حيث تركز أبار البترول. يمكن إيجاز ملامح تشكيل العمران في هذه المرحلة كما يلي:

- تسارع وتيرة النمو العمراني في مدن المنطقة الشرقية مثل مدينة الدمام ومدينة الظهران ومدينة رأس تنورة، والتي أصبحت جميعها مدن صناعية وموانئ رئيسية بفضل صناعات البترول وأنشطة استخراج وتصديره.
- ظهور مدن جديدة بالمنطقة الشرقية مثل مدينة الخبر، وازدياد أهمية القرى الواقعة على خطوط المواصلات بين المراكز الصناعية الجديدة مثل الجبيل وصفوى وسيهات، كما ظهرت مدن جديدة على امتداد خط تصدير البترول الأول الممتد من الدمام وحتى ميناء صيدا ببلبان، مثل حفر الباطن ورفحاء وعرعر [٢٧].

• **مرحلة الطفرة الاقتصادية والتنمية العمرانية المتسارعة:** مثلت هذه المرحلة تطورا اقتصاديا هائلا في حياة المملكة، وتعرف بمرحلة "الطفرة" حيث قفز اقتصاد المملكة من ٦ مليار إلى ٢١٩ مليار ريال سنويا، نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للبترول. لقد بدأت هذه الطفرة في عام ١٣٩٠هـ/١٩٧٤م وصاحبها تطورا عمرانيا واسع شمل كافة المدن والقرى، وتحولت العديد من التجمعات الريفية إلى حضرية، ومن ثم أثرت هذه المرحلة تأثيرا واضحا على تشكيل نمط الاستيطان والعمران الإقليمي بالمملكة، فقد تضخمت مراكز حضرية وارتقت أحجامها السكانية إلى الفئة المليونية مثل الرياض - جدة - مكة المكرمة - المدينة المنورة. كذلك أدى نمو بعض المدن المتجاورة إلى تشابكها وظهور المدن المتروبولوتان، مثل حاضرة الدمام والظهران والخبر في المنطقة الشرقية، وحاضرة ابها وخميس مشيط واحد رفيده بمنطقة عسير في الغرب [١٣]. يعزى تضخم المدن وظهور مراكز حضرية كبرى، إلى زيادة تركيز الاستثمارات ومشروعات التنمية العمرانية والخدمات بهذه التجمعات، مما أدى إلى استقطاب موجات الهجرة الداخلية من التجمعات الريفية إليها، بالإضافة إلى موجات الهجرة من خارج المملكة [٢٧].

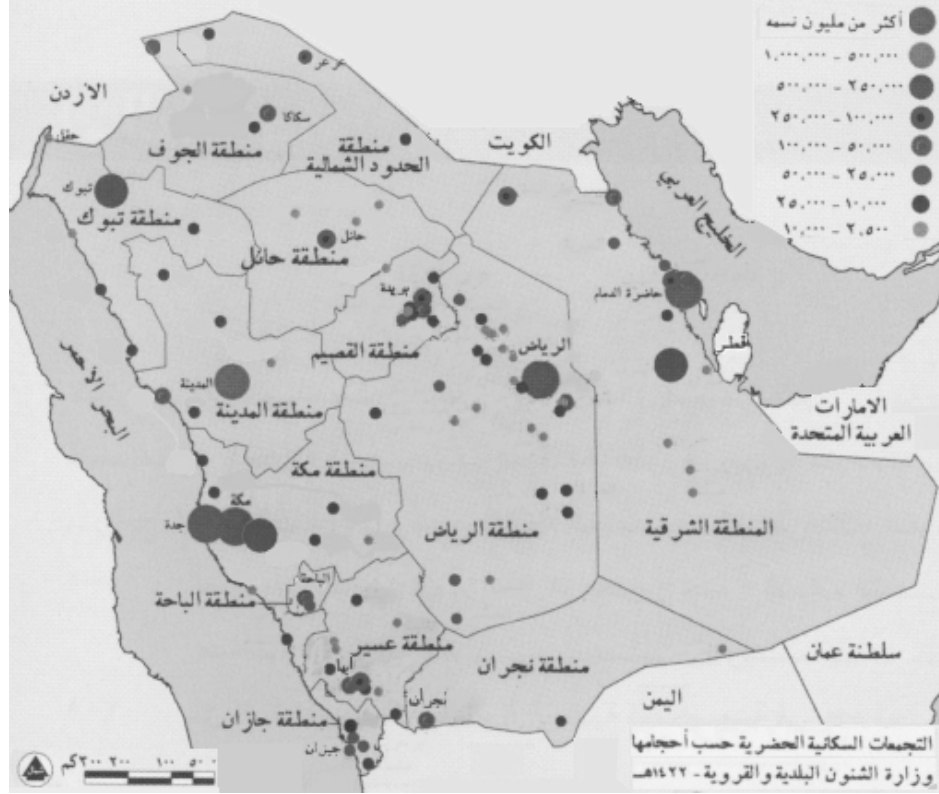
٥/٣ التحولات العمرانية وأثرها في تشكيل نسق الاستيطان والعمران الإقليمي بالمملكة

مع حدوث الطفرة الاقتصادية في اقتصاد المملكة في أوائل السبعينات الميلادية شهد نسق الاستيطان العمران في المملكة تحولات جوهرية كبيرة. من أهم هذه التحولات ما يلي [١١] [٢٧]:

- تزايد معدلات النمو السكاني نتيجة لمشروعات التنمية والخدمات على مستوى المملكة، خاصة في مجال الصحة والسكان والتعليم والتأهيل، حيث بلغ حجم السكان المملكة ٢٢,٦ مليون نسمة إحصاء عام ٢٠٠٥م/١٤٢٥هـ، بزيادة نسبتها ٣٣,٨% مقارنة بالحجم السكاني لعام ١٤١٣هـ/١٩٩٣م البالغ ١٦,٩ مليون نسمة.
- تسارع وتيرة التحضر وتزايد قوى الاستقطاب للمدن والمراكز الحضرية الكبرى، نتيجة ارتفاع معدلات الاستثمار وانتشار مشروعات التنمية الاقتصادية والعمرانية بهذه المراكز. ولقد نشأ عن هذا الاستقطاب موجات هجرة كبيرة إلى المدن الرئيسية والمراكز الحضرية من داخل المملكة وخارجها. وقد أدى ذلك إلى ازدياد سكان الحضر من ٢,٨ مليون نسمة عام ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م إلى ١٨,٦ مليون نسمة عام ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م، وعليه تكون نسبة سكان الحضر قد ارتفعت من ٤٨,٧% لعام ١٩٧٠م إلى ٨١,٨% تقريبا لعام ٢٠٠٥م.
- ازدياد أعداد المراكز والتجمعات الحضرية، وتضخم أحجام المدن خاصة المدن الأولى على مستوى المناطق التخطيطية (الأقاليم)، كما هو موضح بالجدول (٥)، حيث يلاحظ أن ما بين الفترة من ١٩٧٤م إلى ٢٠٠٥م تضخمت ثلاثة مدن رئيسية، وزاد عدد سكانها عن حجم المليون نسمة، هي الرياض وجده ومكة. أيضا تزايد عدد المدن في الفئة الحجمية ٥٠٠ ألف - مليون نسمة من مدينتين إلى ثلاثة مدن هي المدينة المنورة والدمام والطائف، كذلك تضاعفت أعداد المدن في الفئة الحجمية ١٠٠ ألف - ٥٠٠ ألف نسمة من ٩ مدن إلى ١٩ مدينة.

- تتباين خصائص التمركز والانتشار، ما بين التجمعات الحضرية والريفية، فيما يختص بالملاح العامة للخريطة القومية لتوزيع السكان والعمران على مستوى المملكة، كما بالشكل (٤)، والذي يوضحه ويدلل عليه ما يلي [٢٦] [٢٩]:

شكل (٤) نسق توزيع التركزات السكانية والعمرانية في إطار التقسيم ألمناطقي (الإقليمي) للمملكة



- أن دراسات توزيع التجمعات العمرانية الرئيسية وتركزات السكان توضح أن ٦٤,٢% من مجموع السكان يتركزون في ثلاث مناطق، من المناطق (الأقاليم) الثلاثة عشر بالمملكة، هي مكة المكرمة وتختص بنسبة ٢٥,٥%، الرياض وتختص بـ ٢٤,٢%، والشرقية وتختص بـ ١٤,٥%.
- هناك تباين في توزيع السكان بين المناطق الريفية والحضرية، فبالنسبة لنسق الاستيطان الريفي يلاحظ وجود تركيز لما يزيد عن ٧٥% من إجمالي التجمعات الريفية، البالغ ١٠٣٦٥ تجمع، في مناطق جيزان وعسير والباحة ومكة المكرمة بالجنوب الغربي من المملكة. في المقابل تتوزع التجمعات الحضرية بصورة أكثر انتشاراً، حيث تتركز التجمعات الحضرية على ثلاث محاور رئيسية هي المحور الأوسط الممتد من مدينة الرياض جنوباً إلى حائل شمالاً ويشمل الخرج وبريدة، المحور الشرقي الممتد من مدينة الهفوف جنوباً إلى الجبيل شمالاً ويشمل الخبر والدمام والظهران، ثم المحور الغربي الممتد من مدينة نجران وجيزان جنوباً إلى المدينة المنورة شمالاً ويشمل مكة المكرمة وجدة والطائف وأبها [٨]، كما بالشكل (٤).

٦/٣ التخطيط والتقسيم الإقليمي للمملكة في إطار مؤثرات نسق توزيع السكان والعمران بالمملكة :

بدأت المملكة في وضع سياسات التنمية الإقليمية على مستوى المملكة منذ عام ١٣٧٥هـ/١٩٥٣م، حيث قسمت المملكة طبقاً لتوزيع تركزات السكان إلى خمسة مناطق تخطيطية، ثم قسمت لاحقاً إلى ثلاث عشر منطقة في عام ١٤١٢هـ/١٩٩٠م [٦] [١١]، حيث قامت المملكة في وضع تخطيط إقليمي جديد قائم على تقسيم المملكة إلى ثلاث عشرة إمارة إقليمية (مناطق "أقاليم" إدارية يشرف عليها ويديرها مجلس المنطقة برئاسة أحد الأمراء الملكيين) كما بالشكل (٤)، والجدول (٥) يوضح أهم الخصائص التخطيطية لهذه المناطق (الأقاليم) [٢٦] [٢٩].

جدول (٥) أهم الخصائص التخطيطية للمناطق (الأقاليم) بالمملكة العربية السعودية - ١٤٢٥هـ

المناطق الأقاليم	عاصمة الإقليم	الأنشطة الاقتصادية الرئيسية	المساحة ألف كم ^٢	عدد السكان ألف نسمة	الكثافة العامة /نسمة/ كم ^٢	الأعداد والأحجام السكانية للمحافظات (ألف نسمة)						
						أقل من ٥٠	٥٠ إلى ١٠٠	١٠٠ إلى ٢٠٠	٢٠٠ إلى ٣٠٠	٣٠٠ إلى ٤٠٠	٤٠٠ إلى ٥٠٠	أكثر من ٥٠٠
منطقة الرياض	الرياض	الخدمات القومية التجارة الصناعة	٣٩٨,٨ %١٧,٧	٥٤٥٥ %٢٤,٢	٩,٦	١٠	٥	٤				
منطقة مكة	مكة المكرمة	الخدمات السياحة الدينية والترفيهية التجارة	١٥٦,٢ %٦,٩	٥٧٩٧ %٢٥,٥	٢٨,٦	٥	٢	١	١			
منطقة الشرقية	الدمام	الخدمات التعدين والصناعة السياحة الزراعة	٧١١,٤ %٣١,٦	٣٣٦٠ %١٤,٥	٣,٦	٤	١		١	١	٢	
منطقة عسير	أبها	الزراعة السياحة المحلية الرعي	٨١ %٣,٦	١٦٨٨ %٧,٥	١٦,٥	٢	٦	٢		١	١	
منطقة المدنية	المدنية المنورة	الخدمات السياحة الدينية التجارة الزراعة	١٦٢,٢ %٧,٢	١٥١٢ %٥,٦	٦,٧	١	٤		١			
منطقة جازان	جازان	الزراعة الرعي السياحة المحلية	١٥,٨ %٠,٧	١١٨٦ %٥,٢	٥٤,٧	٤	٦	٣	١			
منطقة القصيم	بريدة	الخدمات الرعي الزراعة	٧٩,٣ %٣,٥	١٠١٧ %٤,٤	٩,٥	٧	١	٢			١	
منطقة تبوك	تبوك	الخدمات الصيد الزراعة الرعي	١١١,٨ %٥	٦٩١ %٣	٤,٣	٤	١				١	
منطقة حائل	حائل	الزراعة الرعي السياحة المحلية	١٢٣,٨ %٥,٥	٥٢٧ %٢,٢	٣,٣	٢	١			١		
منطقة نجران	نجران	الزراعة الرعي	١٤٦,٤ %٦,٥	٤١٩ %١,٧	٢,١	٦	١		١			
منطقة الباحة	الباحة	الزراعة الرعي السياحة المحلية	١٣,٣ %٠,٦	٣٧٨ %١,٦	٢٤,٥	٣	٤					
منطقة الجوف	سكاكا	الخدمات الزراعة التجارة الرعي	١٢٠,٧ %٥,٤	٣٦١ %١,٥	٢,٢	١		٢				
الحدود لشمالية	عرعر	الخدمات الزراعة التجارة الرعي	١٢٩,٤ %٥,٨	٢٧٩ %١,٢	١,٨	١	١		١			
أجماليات			٢٢٠٠	٢٢٦٧٠	١٠	٥٠	٣٨	١٦	٥	٣	٥	٦

وبناء على الجدول (٥) يمكن استخلاص المؤشرات التي تعكس تأثير الخصائص القومية للمملكة، على تشكيل الخريطة الإقليمية كما يلي:

• يوجد تأثير واضح لضخامة مساحة المملكة، بالنسبة إلى حجم السكان، على أعداد التقسيمات الخاصة بالوحدات التخطيطية والإدارية العليا والصغرى، حيث بلغ عدد المناطق (الأقاليم) ١٣ منطقة، كما بلغ عدد المحافظات ١١٨ محافظة، وذلك على الرغم من صغر الحجم السكاني للمملكة (٢٢,٦ مليون نسمة).

• لوجود الصحاري الشاسعة بمنطقة "الربع الخالي" جنوب شرق المملكة، دور كبير في التضخم المساحي لبعض المناطق، كما في المنطقة الشرقية التي تعد أكبر المناطق، حيث تبلغ ٧١١,٣ ألف كم^٢ بنسبة ٣١,٦% من إجمالي المملكة، وذلك بالرغم من احتوائها على ٣,٣ مليون نسمة بنسبة ١٤,٥% من إجمالي السكان. يلي المنطقة الشرقية منطقة الرياض، وتبلغ مساحتها ٣٩٨,٢ ألف كم^٢ بنسبة تمثل ١٧,٧% من إجمالي المملكة، ويعزى ذلك إلى أنها أكبر مناطق المملكة سكانا بنسبة تبلغ ٢٤,٢% من إجمالي السكان، كما أنها تتضمن العاصمة القومية (الرياض)، و تتركز بها الأنشطة الخدمية والحكومية والاستثمارات الصناعية والتجارية. ومن الجدير بالذكر أن كل من منطقتي الرياض والشرقية تستحوذان على ما يقرب من ٥٠% من مساحة المملكة، وحوالي ٤٠% من إجمالي السكان.

• للتركز التاريخي للسكان والأنشطة ببعض المناطق دور كبير من حيث التضخم السكاني بها. تنصدر منطقة مكة المكرمة باقي المناطق من حيث السكان ويبلغ ٥,٨ مليون نسمة بنسبة ٢٥,٥% من إجمالي السكان، ويعزى ذلك إلى تضمها لمدينتين من المدن المليونية هما مكة المكرمة وجدة، اللتان تتمتعان بعراقة تاريخية وخصوصية دينية وصادرة اقتصادية. يلي منطقة مكة المكرمة منطقة الرياض من حيث الحجم السكاني ويبلغ ٥,٥ مليون نسمة بنسبة ٢٤,٢% من إجمالي المملكة، بينما تقع المنطقة الشرقية في المرتبة الثالثة، حيث يبلغ الحجم السكاني ٣,٣ مليون نسمة بنسبة ١٤,٥% من إجمالي السكان. ويجدر الإشارة إلى أن هذه المناطق الثلاثة تستحوذ على ٦٤,٢% من إجمالي السكان، بسبب تضمهم لأقدم وأكبر مراكز حضرية على مستوى المملكة.

• للتميز الطبيعي والمناخي في بعض المناطق المرتفعة والجبلية دور كبير في تركيز السكان ببعض لمناطق، كما في جازان والباحة وعسير، حيث تنصدر منطقة جازان مناطق المملكة من حيث التكدس السكاني بكثافة سكانية تبلغ ٥٤,٧ نسمة / كم^٢، يليها منطقة الباحة بنسبة ٢٤,٥ نسمة / كم^٢، وتعد هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالمتوسط القومي ١٠ نسمة / كم^٢. ومن الجدير بالذكر أن هذه المناطق تصنف ضمن المناطق الريفية، وتمثل الزراعة أحد الأنشطة الرئيسية بها. من جهة أخرى تعد المناطق الحدودية هي الأدنى من حيث التركيز السكاني، حيث تتراوح الكثافة السكانية ما بين ١,٨ نسمة / كم^٢ (الجوف / الحدود الشمالية) إلى ٣,٦ نسمة / كم^٢ (نجران / الشرقية).

وفي إطار دراسة نسق فئات الأحجام السكانية للتجمعات الحضرية بمناطق المملكة، يوضح جدول (٦) تحليل هيكل تصنيف فئات الأحجام للتجمعات الحضرية بمناطق المملكة [٢٦] [٢٩]، حيث يمكن استخلاص منه عدد من الخصائص التخطيطية و المؤشرات التالية:

• لا يظهر هيكل تصنيف فئات أحجام المدن بالمناطق (الأقاليم) السعودية تدرجا نسبيا معياريا ذو نسقا محددًا لترتيب وتدرج هذه المدن، وذلك بالمقارنة بين كافة المناطق، ويرجع ذلك إلى التفاوتات الكبيرة بين أحجام المدن وبعضها البعض، على المستويات الإقليمية خاصة والمستوى القومي عامة.

• تقع أغلب فئات الأحجام للمدن بالمناطق السعودية ضمن فئات المدن الصغيرة أقل من ٥٠ ألف نسمة (١٧١ مدينة) بنسبة تمثل ٨٠% من إجمالي المدن السعودية، نتيجة حادثة تشكل هذه المدن بصفة عامة.

• يتقدم إقليم المنطقة الشرقية باقي الأقاليم من حيث أعداد المدن، حيث يستحوذ على ٥٦ مدينة بنسبة تمثل ٢٦% من إجمالي المدن، وتسود بينهم فئات المدن الصغيرة التي تقل عن ٥٠ ألف نسمة (٤٥ مدينة) بنسبة تمثل ٨٠%.

• بينما يقع إقليم المنطقة الشرقية في مقدمة الأقاليم من حيث أعداد المدن، إلا أن السائد العام لأحجام هذه المدن هي فئات المدن الصغيرة بنسبة ٨٠%. ويرجع ذلك إلى حادثة تطور ونمو هذه المدن بعد الطفرة النفطية للمنطقة.

- تتأثر منطقتين من مناطق المملكة بالمدن المليونية المتواجدة بها، هما منطقة الرياض حيث مدينة الرياض وتعدادها ٤ مليون نسمة، ومنطقة مكة المكرمة وبها مدينة مكة المكرمة وجدة اللتان تتراوحان مابين ٢ - ٣ مليون نسمة، لكون هذه المدن مراكز قومية ذات عراقة تاريخية، وصدارة دينية عالمية، ومراكز استقطاب اقتصادية.
- تتباين بشدة نسبة الحجم السكاني للمدينة الأولى بالإقليم إلى جملة السكان به، حيث تتراوح ما بين ٨% - ٧٣% من إجمالي الإقليم، والساند في أكثر من نصف الأقاليم السعودية (٧ أقاليم) هو تجاوز النسبة ٥٠% كنسبة للمدينة الأولى إلى سكان الإقليم، كما أنها تتراوح مابين ٢٢٦٥% - ١٦٥% مقارنة بالمتوسط الخاص بأحجام المدن بهذه الأقاليم، ويشير ذلك إلى ضخامة الهيمنة الحجمية للمدينة الأولى بالأقاليم السعودية على باقي المدن بها.

جدول (٦) تحليل نسق فئات الأحجام السكانية للمدن بالأقاليم السعودية – بالألف نسمة (١٤٢٥هـ)

المنطقة الإقليم	إجمالي سكان الإقليم	متوسط حجم المدن	أعداد / فئات الأحجام السكانية للمدن - ٢٠٠٥							النسبة إلى متوسط المدن %	النسبة إلى سكان الإقليم %	الحجم السكاني للمدينة الأولى	المدينة الأولى بالإقليم
			أقل من ٢٥	٢٥ إلى ٥٠	٥٠ إلى ١٠٠	١٠٠ إلى ٢٥٠	٢٥٠ إلى ٥٠٠	أكثر من ٥٠٠ مليون					
الرياض	٥٤٥٥	٣٦	٢٦	٥	٣	١			١	٧٣	٤٠٠٠	الرياض	
القصيم	١٠١٧	١٤	٧٢,٦	١٠	١	١	١	١		٣٧	٣٧٨	بريدة	
الشرقية	٣٣٦٠	٥٦	٦٠	٣٩	٦	٥	٣	٢	١	٢٢	٧٤٤	الدمام	
مكة المكرمة	٥٧٩٧	٢٥	٢٣١,٨	١٩	١	١	١	١	٢	٤٨	٢٨٠٠	جدة	
المدينة المنورة	١٥١٢	٩	١٦٨	٦	١	١			١	٦١	٩١٨	المدينة المنورة	
تبوك	٦٩١	٨	٨٦,٤	٤	٣				١	٦٤	٤٤١	تبوك	
الباحة	٣٧٨	٧	٥٤	٤	١	١	١			٢٢	٨٥	الباحة	
حائل	٥٢٧	٤	١٣١,٧		٣			١		٥٠	٢٦٧	حائل	
الجوف	٣٦١	٦	٦٠	٢	٢	١	١			٣٤	١٢٢	سكاكا	
الحدود الشمالية	٢٧٩	٤	٦٩,٧	٢	١			١		٥٢	١٤٥	عرعر	
عسير	١٦٨٨	١٦	١٠٥,٥	١	١١	٢	١			٢٢	٣٧٢	خميس مشيط	
جازان	١١٨٦	٢٢	٥٤	١٨	٢	١				٨	١٠١	جازان	
نجران	٤١٩	٥	٨٣,٨	٣		١	١			٥٩	٢٤٦	نجران	
إجمالي	٢٢٦٧٠	١٠,٧	١٣٤	٣٧	١٦	١٣	٦	٣	٣				

٤ الخلاصة: مقابلات ومقارنات تحليلية – المؤشرات والدلائل

بناءً على ما تقدم من دراسة وتحليل لخصائص ومميزات التخطيط والتقسيم الإقليمي في كل من مصر والسعودية، وما تضمنه ذلك من استيضاح لطبيعة العوامل القومية الخاصة في كل من البلدين، وكيفية تأثيرها في تشكيل الخرائط الإقليمية بهما، يهدف البحث في هذه الخلاصة إلى عقد عدد من المقابلات والمقارنات التحليلية بين خصائص كلا التجريبتين بهدف استخلاص مؤشرات ودلائل تأثير العوامل القومية المميزة لكل منهما على خصائص التخطيط والتقسيم الإقليمي بهما، وذلك في ما يلي:

أولاً: خصائص ومميزات التخطيط والتقسيم الإقليمي في كل من مصر والسعودية – مقارنات تحليلية:

- من الناحية الإدارية ونظام الحكم المحلي يعد تقسيم الدولة في مصر إلى محافظات تمثل وحدات إدارية تقع على قمة منظومة الحكم المحلي، تأثراً بالنظام الفرنسي، ذات أسبقية تاريخية لتقسيم الدولة إلى أقاليم تخطيطية، والذي أهدف ضمن الأطر التخطيطية الاقتصادية، بينما يعد تقسيم المملكة إلى أقاليم (مناطق) تخطيطية وإدارية في ذات الوقت، ذو عراقة تاريخية تتأصل مع البدء في تأسيس المملكة.
- في إطار تعدد الأنشطة الاقتصادية في البنية الاقتصادية للأقاليم، فبينما تمثل الزراعة نشاطاً مشتركاً في معظم الأقاليم المصرية، لكون هذه الأقاليم تتشارك جغرافياً في أجزاء من وادي النيل ذات النشاط الزراعي المتأصل تاريخياً، إلا أن التعدد والتنوع في أنشطة البنية الاقتصادية للأقاليم السعودية يعد الصفة السائدة بسبب تنوع وتباين المقومات الطبيعية والاقتصادية لهذه الأقاليم، ويظهر ذلك على سبيل المثال في صدارة السياحة الدينية في إقليم مكة المكرمة، التعدين والصناعة في إقليم المنطقة الشرقية، والزراعة في أقاليم جازان ونجران والباحة.
- على مستوى المساحات القومية هناك تأثير واضح لضخامة المملكة، مقارنة بمصر، على أعداد التقسيمات الخاصة بالأقاليم والمحافظات، فبينما يبلغ عدد الأقاليم والمحافظات السعودية ١٣ إقليمًا و ١١٨ محافظة، تبلغ في مصر ٧ أقاليم و ٢٩ محافظة، وذلك على الرغم من أن نسبة السكان بين المملكة ومصر هي ١ : ٣,٥ . في هذا الإطار أيضاً تتباين مساحات الأقاليم، وكذلك أحجام السكاني، حيث تتراوح مساحات الأقاليم المصرية ما بين ١٣ ألف إلى ٤٠٣ ألف كم^٢، بينما تتراوح مساحات الأقاليم السعودية ما بين ١٣ ألف إلى ٧١١ ألف كم^٢. كذلك فإن أحجام السكان في الأقاليم المصرية تتراوح ما بين ٣,٦ إلى ١٧ مليون نسمة، بينما تتراوح في الأقاليم السعودية ما بين ٢٨٠ ألف إلى ٥,٨ مليون نسمة. ولا تظهر علاقة نسبية واضحة أو نسق محدد بين المساحة والسكان في هذه الأقاليم، فبينما تبلغ الكثافة السكانية القومية في مصر ٦٦ نسمة / كم^٢، فإن الكثافة السكانية في إقليم أسبوط تبلغ ٩ نسمة / كم^٢ وتزيد إلى ١٢٤٩ نسمة / كم^٢ في إقليم الدلتا، كذلك تبلغ الكثافة السكانية القومية في السعودية ١٠ نسمة / كم^٢، وتتراوح ما بين ١,٨ نسمة / كم^٢ في إقليم الحدود الشمالية إلى ٥٥ نسمة / كم^٢ في إقليم جازان.
- أن التضخم الملاحظ في مساحات بعض الأقاليم، بصفة استثنائية، برغم تضؤل أحجام التجمعات العمرانية بها، لا يرجع إلى ضخامة البنية السكانية للإقليم، وإنما يرجع إلى ألحاق مساحات صحراوية شاسعة بالحيز الجغرافي له، كما في إقليم أسبوط (مصر) الذي ألحق به جزء كبير من الصحراء الغربية (منطقة اللا معمور المصري)، كذلك إقليم المنطقة الشرقية (السعودية) الذي ألحق به صحراء " الربع الخالي".
- لا يظهر بالأقاليم المصرية أو السعودية، علاقة معيارية واضحة في تقسيمها إلى وحدات إدارية أصغر (محافظات). ففي مصر، يعد إقليم الدلتا الأصغر مساحة (١٢ ألف كم^٢) ويشتمل على ٥ محافظات، بينما يشتمل إقليم أسبوط والإسكندرية الأكبر مساحة (٤٠٢ – ٢٢٤ ألف كم^٢) على ثلاثة محافظات بكل منهما. أما بالنسبة للسكان، فيشتمل إقليم القاهرة الكبرى وإقليم الدلتا (١٦-١٧ مليون نسمة) على خمسة محافظات بكل منهما، بينما يشتمل إقليم قناة السويس (٧,٥ مليون نسمة) على ستة محافظات. أما بالنسبة للتجربة السعودية، فإن إقليم الباحة الذي يعد الأصغر مساحياً (١٣ ألف كم^٢) يشتمل على سبعة محافظات، بينما يشتمل إقليم المنطقة الشرقية الأكبر مساحياً (٧١١ ألف كم^٢) على إحدى عشرة محافظة. وبالنسبة إلى السكان، فيشتمل إقليم الرياض (٥,٥ مليون نسمة) على عشرون محافظة، بينما يشتمل إقليم مكة المكرمة الأكثر سكاناً (٥,٨ مليون نسمة) على اثنتا عشرة محافظة فقط.
- فيما يختص بأنساق فئات أحجام السكان للمدن بالأقاليم، تسود في مصر فئات المدن الصغيرة والمتوسطة (أقل من ١٠٠ ألف نسمة)، بنسبة تتراوح ما بين ٧٧% إلى ٩٥%. بينما تسود في السعودية فئة المدن الصغيرة (أقل من ٥٠ ألف نسمة)، بنسبة تتراوح ما بين ٦٦% إلى ٩٥%، ويرجع ذلك إلى حداثة التجمعات الحضرية والى نمط العمران المنتشر السائد بالمملكة.
- في إطار أنساق التدرج الحجمي للتجمعات العمرانية بالأقاليم، فلا يظهر بها تدرجاً نسبياً معيارياً ذو نسقاً محدد، فبالنسبة للأقاليم المصرية يستحوذ إقليم القاهرة الكبرى على أغلب المدن المليونية ونصف المليونية، مما يكسبه هيمنة حضرية على باقي الأقاليم، كذلك يستحوذ إقليم الدلتا (الأصغر مساحياً) على ٥١ مدينة تمثل ٢٣% من إجمالي المدن المصرية (٢١٩ مدينة)، وفي المقابل يستحوذ إقليم أسبوط (الأكبر مساحياً) على ١٨ مدينة فقط تمثل ٨% من إجمالي المدن المصرية. كذلك يظهر التباين الكبير في متوسطات أحجام المدن بالأقاليم، حيث يتراوح ما بين ٨٠٠ ألف نسمة لإقليم القاهرة الكبرى

إلى ١٩٣ ألف نسمة لإقليم قناة السويس. أما بالنسبة للأقاليم السعودية فيستحوذ إقليم مكة المكرمة على أغلب المدن المليونية ونصف المليونية، بينما يسود بالإقليم فئة المدن الصغيرة (أقل من ٥٠ ألف نسمة) بنسبة ٨٠% من إجمالي المدن بالإقليم، كذلك تظهر متوسطات أحجام المدن تباينا كبيرا حيث تتراوح ما بين ٢٣٢ ألف نسمة بإقليم مكة المكرمة إلى ٥٤ ألف نسمة بإقليم جازان.

• يظهر تعاضد هيمنة المدن الأولى على باقي المدن بكل من الأقاليم المصرية والسعودية، ففي الأقاليم المصرية تبلغ نسبة الحجم للمدينة الأولى، قياسا بمتوسط مدن الإقليم، ١٢٩٢% بإقليم الإسكندرية، ٨٤٠% بإقليم القاهرة، وتبلغ أدنى قيمة لها ٩٥% بإقليم شمال الصعيد. أما بالأقاليم السعودية فتتراوح النسبة ما بين ٢٦٢٥% بإقليم الرياض إلى ١٦٠% بإقليم نجران، وذلك لتضام أحجام المدن بهذه الأقاليم (٨٠% من المدن أقل من ٥٠ ألف نسمة).

ثانيا : تأثير العوامل القومية علي خصائص التخطيط والتقسيم الإقليمي - ملامح التفاعل ودلائل التأثير:

• أن تأثير العوامل والخصائص الطبيعية للخريطة الجغرافية للدولة يعد تأثيرا رئيسا حاكما على أسلوب تقسيم الأقاليم بها، خاصة عند اختيار النظريات التخطيطية الإقليمية الملائمة لتنمية هذه الأقاليم، وذلك من حيث توجهات التمركز أو الانتشار، حيث تتميز بعض الخصائص الطبيعية بأقصى درجات السلبية في إتاحة مرونة انتشار التنمية وتواصلها مثل سلاسل الجبال الوعرة أو الصحاري القاحلة أو المناطق الجليدية... بينما تتمتع بعض الخصائص الطبيعية الأخرى بأعلى درجات الإيجابية في دعم انتشار التنمية وتواصلها مثل وديان ودلتا الأنهار، السواحل المنبسطة للبحار والمحيطات، والواحات الطبيعية ذات المخزون الوفير من المياه الجوفية. بناءا عليه يصبح تحقيق التفاعل الإيجابي بين أسلوب تقسيم الأقاليم مع هذه العوامل والخصائص الطبيعية الإيجابية من التوجهات المعظمة لعوائد أساليب وسياسات التنمية في هذه الأقاليم.

• أن طبيعة الحراك والتطور التاريخي سياسيا واقتصاديا، وما يترتب عليه عمرانيا، لهو عامل رئيس في تشكيل نسق العمران القومي للدولة، ومن ثم مؤثر رئيس على أسلوب تقسيم وتخطيط الأقاليم، ويؤثر في ذلك إيجابيا طبيعة الحراك ومدى الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة عبر تاريخها الطويل، كما يؤثر أيضا موقع الدولة ودورها التفاعلي ضمن منظومة التوازنات الدولية والأمن والسلام العالميين. وبقدر إيجابية هذا الحراك وطبيعة تفاعلات هذه التحولات تكون التراكمات التاريخية المتتالية للعمران والسكان عبر الخريطة القومية للدولة عاملا إيجابيا في تقسيم وتحديد الأقاليم. ويظل ذلك المؤشر إيجابي التفاعل والتأثير مالم يطرأ مؤشرات تعكس تضخم المجتمعات وتجاوز الطاقات الاستيعابية لها، وظهور ملامح الاحتقان، أو نضوب الموارد الطبيعية والاقتصادية أو استهلاكها بما يهدد استدامة التنمية.

• أن الصدارة المكتسبة والمتأصلة تاريخيا لبعض المناطق نتيجة لتواجد مقومات خاصة طبيعية أو اقتصادية أو ثقافية ودينية، سواء على المستوى القومي أو العالمي، لهو عامل رئيس مؤثر يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تقسيم وتحديد الأقاليم، لكونه يدفع بتلك المناطق إلى صدارة قائمة جدوى سياسات وخطط التنمية الإقليمية، ومن ثم صدارة قائمة أولويات توزيع الاستثمارات ومشروعات التنمية. وبناءا عليه فيؤدي تعظيم التفاعل إيجابيا مع تأثير هذا العامل إلى تعظيم الاستفادة من معدلات الجدوى الاقتصادية المرتفعة ووفرة عوائد التنمية المتوقعة لخطط ومشروعات التنمية بهذه المناطق.

• أن للخصائص الاجتماعية للسكان تأثيرا رئيسا في أسلوب تقسيم الأقاليم، ويعد أبرز ثمار التفاعل الإيجابي مع هذه الخصائص هو تحقيق التجانس والتوافق الاجتماعي بين التجمعات السكانية المشتملة في الإقليم الواحد. في هذا الإطار تعد الأواصر والصلات القبلية شديدة التماسك بين أفراد المجموعات العرقية والقبلية الواحدة من العوامل التي يجب أن تؤخذ بالحسبان عند تقسيم وتحديد الأقاليم. ويعد تعظيم أو تحجيم تأثير هذا العامل من الأسس المنهجية التي تتبناها الدولة عند صياغة إستراتيجيتها القومية للتنمية الشاملة. ففي بعض الأحيان تسعى الدول إلى أضعاف هذه التكتلات وإعادة دمج هذه المجموعات العرقية والقبلية مع باقي المجموعات الأخرى، وفي أحيانا أخرى تستجيب الدول للتأثيرات الضاغطة لهذا العامل وتعتمد إلى التجاوب معها عند إعداد مخططات تقسيم الأقاليم، حفاظا على الاستقرار والسلم الاجتماعيين.

• من العوامل المؤثرة والحاكمة في تحديد أسلوب تخطيط وتقسيم الأقاليم هو الإمكانيات الاقتصادية والقدرات المالية للدولة على تمويل خطط ومشروعات التنمية الإقليمية. أن هذا العامل يؤثر بشكل مباشر فيما يمكن أن تختاره الدولة من نظريات تخطيطية وسياسات تنموية في تخطيط وتنمية الأقاليم، والتي تتصنف بشكل أساسي بين سياسات التمركز أو الانتشار. وتعد الوفرة أو المحدودية في مصادر

التمويل أحد قطبي معادلة الاختيار، بينما يعد التركز أو الانتشار هو القطب الآخر، ومن ثم يصبح تعظيم أو تحجيم تأثير عامل الوفرة والتوسع في الإنفاق والاستثمار في مشروعات التنمية الإقليمية مرهون بقدرات الدولة الاقتصادية والمالية على التمويل، ومدى قدرتها على تبني سياسات التنمية طويلة المدى وتحمل تباعد فترات جني عوائد التنمية.

• تعد طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي تشكل الكيان والقاعدة الاقتصادية للدولة مؤثرا رئيسيا في تشكيل نسق العمران والاستيطان بها، والذي ينعكس على أسلوب تخطيط وتقسيم الأقاليم بها. فعلى سبيل المثال تعد الزراعة أكثر الأنشطة تعزيزا ودعما للاستيطان والاستقرار السكاني، يليها في ذلك الصناعة، فالسياحة التي تعد الأقل تأثيرا.. خاصة إذا كانت موسمية. من جهة أخرى تعد الصناعة النشاط الأسرع تحفيزا للاستثمار والتنمية، والأسرع تعجيلا لعوائدها. في نفس السياق فإن القواعد الاقتصادية وحيدة النشاط، وأن تمتعت بدرجات عالية من الإمكانيات والتخصص وجدوى العائد، ألا أنها تكون معرضة للعديد من التقلبات المحتملة كظهور قواعد اقتصادية مثيلة منافسه، أو تبدل خصائص السوق من حيث توازنات العرض والطلب، ومن ثم تصبح القواعد الاقتصادية متعددة الأنشطة هي الأكثر أمنا استثمارا وعائدا. وعلى الرغم من أن ازدهار التنمية في تلك الأنشطة يرتبط بتوافر المقومات الاقتصادية والتقنية اللازمة لها، فإن تعظيم أو تحجيم توطين وتنمية أي من تلك الأنشطة في القواعد الاقتصادية بالأقاليم، وتحفيز الاستثمار فيها، لهو قرار تمليه الرؤى الإستراتيجية القومية الشاملة لتوزيع الاستثمارات وتعجيل التنمية في بعض الأقاليم دون البعض، وذلك على مستوى كامل الخريطة القومية للدولة.

• أن التحولات التي تستجد على حالة الاقتصاد العالمي كثيرا ما يترتب عليها زيادة الطلب على بعض الموارد الطبيعية دون البعض، وذلك نتيجة لتعاظم دورها في تسريع آليات الإنتاج ببعض القطاعات الاقتصادية الرئيسية. ينتج عن ذلك أن تنصدر تلك الموارد قائمة المقومات الطبيعية الاقتصادية للدولة، مما يترتب عليه إعادة ترتيب أولويات التنمية الإقليمية على مستوى كافة الأقاليم بالدولة وتركيز الاستثمارات في الأقاليم المتضمنة لهذه الموارد. ومن ثم فإن تعظيم هذا التوجه يعد من إيجابيات التفاعل مع تلك العوامل المؤثرة عند صياغة الإستراتيجيات والسياسات التنموية القومية، ومن ثم سياسات التنمية الإقليمية، وأسلوب تقسيم وتخطيط الأقاليم.

• من الناحية العمرانية يعد نسق انتشار وتوزيع المراكز الحضرية على مستوى الخريطة القومية للدولة عنصرا مؤثرا عند تقسيم وتحديد الأقاليم، يرجع ذلك إلى ضرورة تواجد مراكز حضرية نشطة داعمة للتنمية الإقليمية في كل نطاق إقليمي، ويدعم ذلك مدى قدرة الدولة على استحداث أو تطوير شبكة فعالة من الطرق والمواصلات والاتصالات التي تقوم بالربط بين هذه المراكز وتوابعها الإقليمية، وكذلك عناصر البنية الأساسية الأخرى. والذي بناء عليه يكون تحديد النطاقات التأثيرية لهذه المراكز. على نفس الصعيد فإن نسق انتشار وتوزيع التجمعات العمرانية والسكانية عبر الخريطة القومية للدولة، وما يتصف به من التركز أو الانتشار، كذلك خصائص الأحجام وصفة التدرج الحجمي بين هذه التجمعات، لهي عوامل رئيسية في تقسيم الدولة إلى أقاليم. ويعد تعظيم التفاعل مع خصائص هذه الأنساق من التوجهات الإيجابية الواجبة عند إعداد مخططات تقسيم وتحديد الأقاليم.

• تمثل المستحدثات العمرانية والاقتصادية عوامل مؤثرة في ترسيم خريطة تقسيم الأقاليم. من أبرز أمثلة ذلك في مجال العمران، إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة بغرض تفريغ المراكز الحضرية الكبرى المكتظة سكانيا والمحتقنة عمرانيا، كذلك إنشاء مدن ومجتمعات التعمير بغرض تنمية المناطق البكر المخللة سكانيا، من أجل جذب السكان وتوطينهم فيها، أو تمديد سيادة الدولة على المناطق النائية منها. على نفس الصعيد فإن المستحدثات الاقتصادية التي تهدف إلى تنمية موارد الدولة وزيادة دخلها القومي تعد من العوامل المؤثرة في ترسيم خريطة تقسيم الأقاليم، مثال ذلك إنشاء السدود الكبرى، استصلاح الأراضي الصحراوية وشق الترع، شق القنوات الملاحية الدولية، مشروعات استخراج الثروات الأرضية الكامنة، ومشروعات إنتاج الطاقة... وينتج عن ذلك إعادة تشكيل خريطة التعمير على المستوى القومي من ناحية، وإعادة توزيع السكان من ناحية أخرى، بفعل توالد تيارات الهجرة الداخلية وتنامي الهجرة الخارجية الوافدة.. وبناءا عليه فإن تعظيم أو تحجيم تأثير هذه العوامل علي تقسيم وتحديد الأقاليم يجب أن يكون في إطار رؤية إستراتيجية قومية شاملة للتنمية العمرانية والاجتماعية في آن واحد.

• يتم تمثيل الأقاليم أحيانا بمجالس إدارية إشرافية لا تتمتع بكيانات نظامية ضمن منظومة الحكم المحلي للدولة، حيث تكون هذه المجالس اعتبارية وليس لها صلاحيات تشريعية أو تنفيذية أو تمويلية ذاتية، ويؤدي ذلك إلى أضعاف القدرة على تطبيق وتطبيق السياسات والخطط التنموية على المستوى القومي

للدولة مع السياسات والخطط على المستويين الإقليمي والمحلي. ويدفع ذلك كله باتجاه أضعاف التحديد الجيد لكيان الإقليم وشخصيته واستقلالية قدراته الذاتية في إدارة سياسات وخطط التنمية به. على نفس الصعيد فإن تبني حكومة الدولة للنهج المركزي الشمولي في إدارة سياسات وخطط التنمية على كافة المستويات، بدلا من النهج اللامركزي التعددي، ليؤدي إلى نتائج سلبية في نفس الاتجاه السابق. ومن ثم يكون تعظيم تبني مبادئ اللامركزية ورفع درجة الاستقلالية عند تحديد الكيانات التخطيطية والإدارية للأقاليم، وتقرير صلاحياتها التشريعية والتنفيذية والتمويلية الذاتية، هو خطوات بالاتجاه الصحيح من أجل تعظيم عوائد وثمار سياسات وخطط التنمية المقررة بكل إقليم.

بناء على ما تقدم من مقابلات ومقارنات تحليلية، ومؤشرات ودلائل مستخلصة، يتضح أن العوامل القومية للدول، برغم الاختلاف أحيانا والتوافق أحيانا أخرى في الطبيعة والكيفية، تؤثر في صياغة وتشكيل خريطة تقسيم الأقاليم العمرانية بها، وتحديد الخصائص التخطيطية لهذه الأقاليم، سواء تفاعلت هذه التقسيمات إيجابيا بدرجة كاملة مع هذه العوامل أحيانا، أو انحرفت سلبيا أحيانا أخرى. ومن ثم يخلص البحث ويستدل على تأكيد حقيقة التأثير المتفاعل للعوامل القومية، بالطبيعة والكيفية، على أسلوب وخصائص تقسيم الأقاليم العمرانية.

المراجع

- [١] إبراهيم العيسوي وآخرون: "الانفتاح: الجذور والمستقبل"، المكتب العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٣.
- [٢] أبو زيد راجح وآخرون: "العمران المصري- رصد التطورات حتى ٢٠٢٠"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٧.
- [٣] أحمد خالد علام وآخرون: "التخطيط الإقليمي"، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٥.
- [٤] أحمد خالد علام وآخرون: "العمران والحكم المحلي في مصر"، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٠.
- [٥] أمين محمود عبد الله: "التطور التاريخي لأقسام مصر الإدارية" ندوة الأقسام الإدارية في مصر، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨.
- [٦] حازم إبراهيم، م. عمر القاضي: "تخطيط المدن في المملكة العربية السعودية" شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة، ١٩٨٠.
- [٧] حمود المسلم: "الاستيطان والقواعد التي تحكم نمو القرى والهجر السعودية" المؤتمر الثاني للبلديات والمجمعات القروية، ١٩٨٦.
- [٨] خالد النفاعي: "التباين بين المناطق واستراتيجيات التنمية في المملكة العربية السعودية" - ندوة استراتيجيات التنمية الحضرية في المدن العربية، المعهد العربي لإنماء المدن، الرياض، ٢٠٠٠.
- [٩] سامي عامر، د/ فيصل عبد المقصود: "التوجهات المستقبلية للتخطيط الإقليمي في مصر على مشارف القرن الذي أتى"، المؤتمر المعماري الدولي الرابع، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، ٢٠٠٠.
- [١٠] سامي عامر: "دور إقليم المدينة في تحديد الإقليم التخطيطي"، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.
- [١١] صالح الهذلول، ناريان ايدان: "التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية"، دار السهن، الرياض، ١٩٩٨.
- [١٢] فيصل عبد المقصود "اتجاهات الاستقطاب العكسي في مصر في القرن الجديد"، النشرة العلمية لبحوث العمران، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، العدد الثاني، ٢٠٠٢.
- [١٣] محمد السرياني: "ملامح التحضر في المملكة العربية السعودية ١٩٠٢، ١٩٨٨"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (٦٣)، ١٩٩٠.
- [١٤] محمد بن مسلط الشريف، "إشكالية التغيير الحضري للمدن السعودية، المنظر الوطني والإقليمي"، مجلة تقنية البناء، ٢٠٠٢.
- [١٥] محمود أمين علي "المدن والمجتمعات الجديدة: مشكلات التنمية والنمو" رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.
- [١٦] محمود أمين علي "التجمعات الزراعية المستحدثة في المناطق الصحراوية المستصلحة" رسالة ماجستير، كلية الهندسة/جامعة القاهرة ١٩٩١.
- [١٧] محمود أمين علي "أثر تنوع البنية الاجتماعية والاقتصادية في صياغة سياسات تنمية وأسس تخطيط المجتمعات الجديدة"، المؤتمر الرابع لتنمية الريف المصري، كلية الهندسة، جامعة المنوفية، ٢٠٠٣.

- [١٨] محمود أمين على: " أثر التحولات السياسية والاقتصادية في تشكيل نسق الاستيطان وال عمران في مصر " ، المؤتمر السادس لتنمية الريف المصري ، كلية الهندسة ، جامعة المنوفية ، ٢٠٠٧ .
- [١٩] محمود أمين على: " المجتمعات العمرانية التابعة كأسلوب للتغلب على مشكلات التضخم في المدن الكبرى " ، مؤتمر الأزهر الهندسي العاشر ، كلية الهندسة ، جامعة الأزهر ٢٠٠٨ .
- [٢٠] محمود حسن نوفل: "التصورات المستقبلية لخريطة مصر من خلال عمليات الجراحة البيئية" ، المؤتمر المعماري الدولي الرابع ، كلية الهندسة ، جامعة أسيوط ، ٢٠٠٠ .
- [٢١] مختار الشهاوي: "ضوابط التوزيع الجغرافي للقرى السعودية" ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الآداب والعلوم الإنسانية ، ١٩٨٧ .
- [٢٢] مدحت صبري: "طبيعة الريف السعودي وتعريف القرى السعودية" مشروع التنمية الريفية المتكاملة، وزارة الشؤون البلدية ، ١٩٨٩ .
- [٢٣] الهيئة العامة للتخطيط العمراني "خريطة التعمير لجمهورية مصر العربية ٢٠١٧" ، وزارة الإسكان والتعمير والمجمعات الجديدة، ١٩٩٨
- [٢٤] أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا : "التخطيط العمراني للقرية المصرية: دراسة توثيقه" ، القاهرة، ١٩٩٩ .
- [٢٥] مركز بحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمراني: "التخطيط العمراني للقرية المصرية" ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- [٢٦] وزارة الاقتصاد والتخطيط: "أطلس السكان والمسكن ، النتائج الاولية للتعداد العام للسكان والمسكن" ، المملكة العربية السعودية ٢٠٠٤ .
- [٢٧] وزارة الشؤون البلدية والقروية: "عرائس الصحراء ، قصة التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية" ، ١٩٩٨ .
- [٢٨] وزارة الشؤون البلدية والقروية: "المسح الاقتصادي والاجتماعي الشامل لقرى وهجر المملكة" ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٤ .
- [٢٩] وزارة الشؤون البلدية والقروية : "الإستراتيجية العمرانية الوطنية " ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٠
- [30] Carter, Harold: "The Study of Urban Geography" Routhedge & Kegan Paul, London, UK, 1968
- [31] Golany, Gideon; "International Urban Growth Policies"; John Wiley & Sons; New York; 1978.
- [32] Mcloughlin, Brian, "Urban and Regional Planning" Frederick A. Praeger Pub., USA, 1969.
- [33] Peter, H. Mann "An Approach to Urban Sociology" Routhedge & kegan Paul . London, UK, 1968.
- [34] GOPP, Ministry of Development and New Communities: Greater Cairo Region: Long Range Urban Development Scheme - New Settlements, Site Pre-feasibility Study, 1984.
- [35] Ministry of Environment Affairs & UNDP: " National Environmental Action Plan", Cairo - 2002.
- [36] http://www.capmas.gov.eg-pls-fdl-msr_intr.url